وقد امتلأ هذا الكتاب بالغلو حيث فيه الطعن في كتاب الله سبحانه، والغلو في الأئمة، وتكفير الصحابة.. إلخ مما يؤكد أن معظم أخباره مفتراة على الأئمة.

وفي أوائل القرن الرابع الهجرى جدد التأليف الكليني (المتوفى سنة ٣٢٨ أو ٣٢٩هـ) في كتابه «الكافي»، ثم تعاقب التأليف عندهم بعد ذلك.

□ الكتب الرئيسة عند الاثنى عشرية:

إن الكتب الرئيسة التي تعتبر مصادر الأخبار عند الاثنى عشرية هي: ثمانية يسمونها «الجوامع الثمانية»[١]، ويقولون بأنها هي المصادر المهمة للأحاديث المروية من الأئمة[٢]. قال عالمهم المعاصر محمد صالح الحائري: «وأما صحاح الإمامية فهى ثمانية، أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لحسين- المعاصر-النوري»[٣].

أول هذه المصادر وأصحها عندهم الكافي[٤] لمحمد بن يعقوب الكليني، ثم

---

(١) مفتاح الكتب الأربعة: ١/٥.

(٢) أعيان الشيعة: ١/٢٨٨، مفتاح الكتب الأربعة: ١/٥.

(٣) الحائري/ منهاج عملي للتقريب (مقال نشر في مجلة رسالة الإسلام في القاهرة، كما نشر مع مقالات أخرى منتخبة من المجلة باسم «الوحدة الإسلامية» ص: ٢٣٣.

(٤) انظر في التعريف بالكافي: الذريعة: ١٧/٢٤٥، النوري/ مستدرك الوسائل: ٣/٤٣٢، مقدمة الكافي، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٢٠/٧١، وقد أشارت هذه المصادر إلى أن هذا الكتاب أصح الكتب الأربعة المعتمدة عندهم، وأنه كتبه في فترة الغيبة الصغرى التي بواسطتها يجد طريقاً إلى تحقيق منقولاته..، مع أنه الكتاب الوحيد من بين الكتب الأربعة التي ورد فيه أساطير الطعن في كتاب الله، وبلغت أحاديث الكافي كما يقول العاملي: ١٦٠٩٩ حديثاً، (أعيان الشيعة: ١/٢٨٠) وقد طبع عدة طبعات، وشرحه عدد من شيوخهم وقد رأيت من شروحه: مرآة العقول للمجلسي، وقد اعتنى بالحكم على أحاديث الكافي من ناحية الصحة والضعف.. وقد صحح روايات هي كفر بإجماع المسلمين كروايات تحريف القرآن. كما اطلعت أيضاً على شرح المازندراني للكافي المسمى «شرح جامع»، وكذلك الشافي شرح أصول الكافي

كتاب: «من لا يحضره الفقيه»[1] لشيخهم المشهور عندهم بالصدوق محمد بن بابويه القمي (المتوفى سنة ٣٨١هـ) ثم تهذيب الأحكام[2]، والاستبصار[3]، كلاهما لشيخهم المعروف بـ «شيخ الطائفة» أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٣٦٠هـ).

قال شيخهم الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١هـ): «إن مدار الأحكام الشرعية اليوم على هذه الأصول الأربعة، وهي المشهود عليها بالصحة من مؤلفيها»[4]، وقال أغا بزرك الطهراني- من مجتهديهم المعاصرين- وهي: «الكتب الأربعة والمجاميع الحديثية التى عليها استنباط الأحكام الشرعية حتى اليوم»[5].

هذه هي المصادر الأربعة المتقدمة عندهم. ثم ألف شيوخهم في القرن الحادي عشر وما بعده مجموعة من المدونات ارتضى المعاصرون منها أربعة سموها بالمجاميع الأربعة المتأخرة وهي: الوافي[6] لشيخهم محمد بن مرتضى المعروف بملا

(١) انظر في التعريف بهذا الكتاب الخوانساري/ روضات الجنات: ٦/٢٣٠-٢٣٧ وأعيان الشيعة: ١/٢٨٠، مقدمة من لايحضره الفقيه، وقد اشتمل على ١٧٦ باباً أولها باب الطهارة وآخرها باب النوادر، وبلغت أحاديثه (٩٠٤٤) وقد ذكر في مقدمة كتابه أنه ألفه بحذف الأسانيد لئلا تكثر طرقه وأنه استخرجه من كتب مشهورة عندهم وعليها المعول، ولم يورد فيه إلا مايؤمن بصحته.

(٢) انظر في التعريف به: النوري الطبرسي/ مستدرك الوسائل: ٣/٧١٩، الذريعة: ٤/٥٠٤، مقدمة تهذيب الأحكام. وقد ألفه لمعالجة التناقض والاختلاف الواقع في رواياتهم، وبلغت أبوابه ٣٩٣ باباً، أما عدد أحاديثه فسيأتي الحديث عنها.

(٣) ويقع الكتاب في ثلاثة أجزاء، جزآن منه في العبادات، والثالث في بقية أبواب الفقه، وبلغت أبوابه (٣٩٣) باباً وحصر المؤلف أحاديثه بـ (٥٥١١) وقال حصرتها لئلا يقع فيها زيادة أو نقصان، وقد جاء في الذريعة أن أحاديثه (٦٥٣١) وهو خلاف ماقال المؤلف. انظر: (الذريعة: ٢/١٤، أعيان الشيعة: ١/٢٨٠، حسن الخرسان، في تقديمه للاستبصار).

(٤) الوافي: ١/١١.

(٥) الذريعة: ٢/١٤.

(٦) ويقع في ٣ مجلدات كبار، وطبع في إيران، وبلغت أبوابه ٢٧٣ باباً، وقال شيخهم محمد بحر العلوم- من المعاصرين- بأنه يحتوي على نحو خمسين ألف حديث. (لؤلؤة البحرين «الهامش» ص١٢٢) بينما يذكر محسن الأمين بأن مجموع ما في الكتب الأربعة (٤٤٢٤٤) حديثاً (أعيان الشيعة: ١/٢٨٠).

محسن الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١هـ)، وبحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار[١] لشيخهم محمد باقر المجلسي (المتوفي سنة ١١١٠ أو ١١١١هـ)، ووسائل الشيعة[٢] إلى تحصيل مسائل الشريعة تأليف شيخهم محمد بن الحسن الحر العاملي (المتوفي سنة ١١٠٤هـ) ومستدرك الوسائل[٣] لحسين النوري الطبرسي (المتوفي سنة ١٣٢٠هـ).

□ ملحوظات على الكتب الثمانية:

هناك كتب كثيرة عندهم قالوا إنها في الاعتبار والاحتجاج كالكتب

---

(١) قالوا بأنه أجمع كتاب في الحديث، جمعه مؤلفه من الكتب المعتمدة عندهم.
انظر في التعريف به: الذريعة: ٢٧/٣، أعيان الشيعة: ٢٩٣/١.

(٢) هو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام عندهم، جمع فيه مؤلفه رواياتهم عن الأئمة من كتبهم الأربعة التي عليها المدار في جميع الأعصار- كما يقولون- وزاد عليها روايات أخذها من كتب الأصحاب المعتبرة تزيد على ٧٠ كتاباً، كما ذكر صاحب الذريعة، ولكن ذكر الشيرازي في مقدمة الوسائل بأنها تزيد على ١٨٠، ولانسبة بين القولين، وقد ذكر الحر العاملي أسماء الكتب التى نقل عنها فبلغت- كما حسبتها- أكثر من ثمانين كتاباً، وأشار إلى أنه رجع إلى كتب غيرها كثيرة إلا أنه أخذ منها بواسطة من نقل عنها (طبع في ثلاثة مجلدات عدة مرات، ثم طبع أخيراً بتصحيح وتعليق بعض شيوخهم في عشرين مجلداً).
(الشيرازي/ مقدمة الوسائل، أعيان الشيعة: ٢٩٢/١-٢٩٣، الذريعة: ٣٥٢/٤-٣٥٣، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٤/١-٨ وج ٣٦/٢٠-٤٩).

(٣) قال أغا بزرك الطهراني: «أصبح كتاب المستدرك كسائر المجاميع الحديثية المتأخرة في أنه يجب على المجتهدين الفحول أن يطلعوا عليها ويرجعوا إليها في استنباط الأحكام، وقد أذعن بذلك جل علمائنا المعاصرين (الذريعة: ١١٠/٢-١١١)، ثم استشهد ببعض أقوال شيوخهم المعاصرين باعتماد المستدرك من مصادرهم الأساسية (الذريعة: ١١١/٢) ولكن يبدو أن بعض شيوخهم لم يوافق على ذلك فنجد صاحب أحسن الوديعة ينتقد بشدة هذا الكتاب ويقول بأنه «نقل منه عن الكتب الضعيفة الغير معتبرة... والأصول الغير ثابتة صحة نسخها حيث إنها وجدت مختلفة النسخ أشد الاختلاف»، ثم قال بأن أخباره مقصورة على ما في البحار، وزعها على الأبواب المناسبة للوسائل، كما قابلته حرفاً بحرف (محمد مهدي الكاظمي/ أحسن الوديعة ص٧٤).

الأربعة كما ذكر ذلك المجلسي في مقدمة بحاره[1]، والحر العاملي في الوسائل[2]، وكما نجد ذلك في مقدمات تلك الكتب. ويبدو أن تخصيص ما سلف بالذكر، إما لأنها مجاميع كبيرة، أو قد يكون لمجرد محاكاة أهل السنة وللدعاية المذهبية، ومما يوضح ذلك أنهم اعتبروا مثلاً من المجاميع الثمانية المتقدمة كتاب الوافي، وعدوه أصلاً مستقلاً، مع أنه عبارة عن جمع لأحاديث الكتب الأربعة المتقدمة (الكافي والتهذيب والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه) فكيف يعد أصلاً خامساً، ومستقلاً، وهو تكرار لأحاديث الكتب الأربعة.

وكذلك اعتبروا «الاستبصار» للطوسي مصدراً مستقلاً من المصادر الأربعة المتقدمة وهو لا يعدو أن يكون اختصاراً لكتاب تهذيب الأحكام للطوسي، كما صرح بذلك الطوسي في مقدمة الاستبصار[3]، وكما يبدو واضحاً لمن شاء المقارنة بين الكتابين، فالدعاية المذهبية واضحة في صنيعهم هذا..

وتجد أن بحار الأنوار وضعه مؤلفه في خمس وعشرين مجلداً، ولما كبر المجلد الخامس والعشرين جعل شطراً منه في مجلد آخر فصار المجموع (٢٦) مجلداً[4]، فقام المعاصرون وزادوا فيه كتباً ليست من وضع المؤلف كجنة المأوى للنوري الطبرسي، وهداية الأخبار للمسترحمي، ومجلدات في الإجازات ليبلغوا به في طبعة جديدة مائة وعشرة مجلدات تبدأ من الصفر[5] كلون من المظاهر الثقافية

---

(١) انظر: ج١ص٢٦، قال المجلسي بأن كتب الصدوق كلها ماعدا خمسة فيها لاتقصر في الاشتهار عن الكتب الأربعة (نفس الموضع من المرجع السابق). وقال «وكتاب بصائر الدرجات من الأصول المعتبرة التي روى عنها الكليني وغيره (السابق: ٢٧/١)، وهكذا قال في عدد كبير من كتبهم.

(٢) انظر: وسائل الشيعة: ج٢٠ (الخاتمة).

(٣) الاستبصار: ٢/١-٣.

(٤) انظر: الذريعة: ٢٧/٣.

(٥) حيث إن المجلد الأول يحمل رقم صفر!

الشكلية، والدعاية المذهبية وهم مغرمون بهذا الاتجاه الدعائي[1].

أما موضوع هذه المدونات فإن التهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، ووسائل الشيعة، ومستدرك الوسائل كلها في الفقه، وكذلك الكافي فإن المجلدين الأول والثاني في الأصول وسائر المجلدات الباقية في الفقه وهو ما يسمى «فروع الكافي».

ويلاحظ التشابه في كثير من مسائلهم الفقهية مع أهل السنة مما يؤكد ما يقول بعض أهل العلم من أخذهم لذلك من أهل السنة[2]، ولهم مفردات غريبة، ومسائل منكرة لا تخطر على البال تستحق أن يكتب فيها تأليف خاص، وقد جمع جزءاً منها شيخهم المرتضى في كتاب سماه «الانتصار»[3]. وقد نقل ابن عقيل الحنبلي بعض هذه المسائل، وهو يتعجب منها، وقد سجلها ابن الجوزي في المنتظم[4] من خط ابن عقيل، كما أشار إليها في الموضوعات بقوله: «ولقد وضعت الرافضة كتاباً في الفقه وسموه مذهب الإمامية، وذكروا فيه مايخرق إجماع المسلمين

---

(١) وتجد أن مجموعة كبيرة منهم تكلف بالكتابة في موضوع «ما» ويصرف لها المرتبات من الحوزات العلمية، فإذا انتهى العمل نسب لواحد منهم أو لأحد شيوخهم كأنه هو الذي قام بهذا العمل الذي لايقوم به إلا جمع من الناس، كما يلاحظ ذلك في كتاب الغدير وغيره، ولهم هوس في ادعاء السبق، حيث تجد في كتاب الشيعة وفنون الإسلام.
بأن للشيعة السبق في كل علم مع أن الروافض لم يعرف عنهم شيء من هذا إلا ما أخذوه عن أهل السنة، ولهم مفردات تفضح أمرهم، وترى في أعيان الشيعة للعاملي احتسابه لكثير من أئمة أهل السنة من طائفته لمجرد مايذكر في تراجمهم من وجود ميل للتشيع عندهم، وهو أمر لايدخلهم في مسلك الروافض، إذ محبة أهل البيت الحقيقية هي في أهل السنة أكثر من الرافضة.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية: ٢٤٦/٣.

(٣) وقد وقفت عليه في طبعته الأخيرة (١٤٠٥هـ، دار الأضواء، بيروت) وقد طبع قبل ذلك ضمن الجوامع الفقهية بطهران سنة ١٢٧٦هـ ومستقلا سنة ١٣١٥هـ، ويسمى «مسائل الانفرادات في الفقه (لؤلؤة البحرين ص٣٢٠).

(٤) المنتظم: ١٢٠/٨.

بلا دليل أصلاً[1].

أما بالنسبة للقسم الباقي من هذه المدونات وهي أصول الكافي، وبحار الأنوار فهي تتعلق بمسائل: التوحيد، والعدل، والإمامة.. وأكثر ما فيها يدور حول عقائدهم وآرائهم في الإمامة والأئمة الاثنى عشر والنص عليهم، وصفاتهم، وأحوالهم، وزيارة قبورهم، والحديث عن أعدائهم، وعلى رأسهم صحابة رسول الله- ﷺ-. ونلحظ أن كل شيء- في الغالب- يدور في فلك الإمامة والأئمة.

والقاريء لهذه الأحاديث في هذه المدونات وغيرها من كتب الرواية عندهم يجد أن هناك فرقاً واضحاً وكبيراً بين الروايات التي ترد عن طريق أهل السنة ويطلق عليها الحديث، وبين الروايات التي ترد عن طريق الشيعة ويطلق عليها اللفظ نفسه، فكتب السنة الستة وغيرها إذا روت حديثاً فهو منسوب إلى النبي- ﷺ- وهي أحاديثه هو. أما كتب الحديث عند الشيعة فهي تأتي بالرواية عن أحد أئمتهم الاثنى عشر ويعتقدون- كما مر- أن لا فرق بين ما يروونه عن النبي- ﷺ- أو عن أحد أئمتهم.

كما أن القاريء لكتب الحديث عندهم لا يجد إلا القليل النادر منها هو المسند إلى النبي- ﷺ-، وأكثر ما يروونه في الكافي، واقف عند جعفر الصادق، وقليل منها يعلو إلى أبيه محمد الباقر وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي- رضي الله عنه- ونادراً ما يصل إلى النبي- ﷺ-.

كما يلحظ أن مدوناتهم الأربع المتأخرة ألفت في القرن الحادي عشر وما بعده، وآخرها ألفه النوري الطبرسي (المتوفى سنة ١٣٢٠هـ) وهو من معاصري الشيخ محمد عبده. وقد جمع فيه ثلاثة وعشرين ألف حديث عن الأئمة[2] لم

---

(١) الموضوعات: ٣٣٨/١.

(٢) الذريعة: ٧/٢١.

تعرف من قبل فهي متأخرة عن عصور الأئمة بمئات السنين، فإذا كان هؤلاء قد جمعوا تلك الأحاديث عن طريق السند والرواية فكيف يثق عاقل برواية لم تسجل طيلة أحد عشر قرناً أو ثلاثة عشر قرناً!! وإذا كانت مدونة في كتب فلم لم يعثر على هذه الكتب إلا في القرون المتأخرة[1]، ولم لم يجمع تلك الروايات متقدموهم ولم لم تذكر تلك الكتب وتسجل في كتبهم القديمة كيف لم يسجلها الكليني وهو بحضرة السفراء الأربعة سفراء المهدي، وقد سماه الكافي لأنه كاف للشيعة، وقد عرضه على مهديهم- بواسطة السفراء- فقال كاف لشيعتنا- كما سلف[2]- بل إن الطوسي قال بإنه جمع في كتابه تهذيب الأحكام جميع ما يتعلق بالفقه من أحاديث أصحابهم وكتبهم وأصولهم لم يتخلف عن ذلك إلا نادر قليل وشاذ يسير[3]. فهل هذه الكتب وضعت فيما بعد في أيام الدولة الصفوية، ونسبت لشيوخهم الأوائل؟ هذا ليس ببعيد.

بل إن كتبهم الأربعة الأولى لم تخل من دس وزيادة وآية ذلك أن كتاب

---

(١) صرح بعض أصحاب هذه المدونات بأنه عثر على كتب لم تدون في كتبهم المعتمدة من قبل. يقول المجلسي: «اجتمع عندنا بحمد الله سوى الكتب الأربعة نحو مائتي كتاب، ولقد جمعتها في بحار الأنوار (اعتقادات المجلسي ص٢٤، مصطفى الشيبي/ الفكر الشيعي ص٦١) وذكر شيخهم الحر العاملي بأنه توفر عنده أكثر من ثمانين كتاباً عدا الكتب الأربعة وقد جمع ذلك في وسائل الشيعة» (انظر: الوسائل ج١، المقدمة، والذريعة: ٣٥٢/٤-٣٥٣). أما شيخهم المعاصر النوري الطبرسي فهو أيضاً قد عثر على كتب لم تدون من قبل رغم أنه من المعاصرين يقول أغا بزرك الطهراني: «والدافع لتأليفه عثور المؤلف على بعض الكتب المهمة التي لم تسجل في جوامع الشيعة من قبل (الذريعة: ٧/٢١) وجعلوا هذه الأحاديث المكتشفة والتى جمعها مستدرك الوسائل مما لايستغنى عنه قال: آيتهم الخراساني كما ينقل صاحب الذريعة- بأن الحجة للمجتهد في عصرنا هذا لاتتم قبل الرجوع إلى المستدرك، والاطلاع على مافيه من الأحاديث» (الذريعة ١١١/٢)، فهل يعني هذا أنه قبل تأليف المستدرك لاحجة عندهم في قول شيوخهم فانظر وتعجب.. وقد تستمر مسيرة الاكتشافات للكتب والروايات.

(٢) انظر: مقدمة الرسالة.

(٣) الاستبصار: ٢/١.

تهذيب الأحكام للطوسي بلغت أحاديثه (١٣٩٥٠) حديثاً كما ذكر ذلك أغا بزرك الطهراني في الذريعة[١]، ومحسن العاملي في أعيان الشيعة[٢] وغيرهما من شيوخهم المعاصرين في حين أن الشيخ الطوسي نفسه صرح في كتابه عدة الأصول بأن أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (٥٠٠٠) ومعنى ذلك أنها لا تصل إلا إلى (٦٠٠٠) في أقصى الأحوال[٣]. فهل زيد عليها أكثر من الضعف في العصور المختلفة؟! الدليل المادي الملموس أمامنا يؤكد ذلك.

وأيضاً تراهم اختلفوا هل كتاب الروضة- وهو أحد كتب الكافي التي تضم مجموعة من الأبواب، وكل باب يتضمن عدداً كبيراً من الأحاديث- هل هو من تأليف الكليني أم مزيد فيما بعد على كتابه الكافي»[٤]، فكأن أمر الزيادة شيء طبيعي وارد في كل حال.

بل الأمر أخطر من ذلك فإن شيخهم الثقة عندهم حسين بن حيدر الكركي العاملي (المتوفى سنة ١٠٧٦هـ) قال: إن كتاب الكافي خمسون كتاباً بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة[٥]، بينما نرى شيخهم الطوسي (المتوفى سنة ٣٦٠هـ) يقول: «كتاب الكافي مشتمل على ثلاثين كتاباً أخبرنا بجميع رواياته الشيخ..»[٦].

فهل زيد على الكافي للكليني فيما بين القرن الخامس، والحادي عشر عشرون كتاباً، مع أن كل كتاب يضم عشرات الأبواب، وكل باب يشمل مجموعة من الأحاديث؟! لعل هذا أمر طبيعي فمن كذب على رسول الله والصحابة والقرابة فمن باب أولى أن يكذب على شيوخه..

---

(١) الذريعة: ٤/٥٠٤.
(٢) أعيان الشيعة: ١/٢٨٨.
(٣) انظر: الإمام الصادق: ص٤٥٨.
(٤) روضات الجنات: ٦/١١٨-١٧٦.
(٥) المصدر السابق: ٦/١١٤.
(٦) الفهرست: ص١٦١.

وشواهد هذا الباب كثيرة.

أما متون هذه الكتب ونصوصها فإنك تلحظ فيها ظاهرة الاختلاف والتضاد ولقد تألم شيخهم محمد بن الحسن الطوسي «لما آلت إليه أحاديثهم من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه..» واعترف بأن هذا الاختلاف قد فاق ما عند أصحاب المذاهب الأخرى، وأن هذا كان من أعظم الطعون على مذهبهم، وأنه جعل بعض الشيعة يترك هذا المذهب لما انكشف له أمر هذا الاختلاف والتناقض[1].

وقام شيخهم الطوسي بمحاولة يائسة لتدارك هذا الاختلاف وتوجيه هذا التناقض فلم يفلح؛ بل زاد الطين بلة، حيث علق كثيراً من اختلاف الروايات على التقية بلا دليل سوى أن هذا الحديث أو ذاك يوافق أهل السنة. والواقع أنه بصنيعه هذا قد «كرس» الفرقة، وأضاع على طائفته كثيراً من سبل الهداية.. ومحاولته كانت في أحاديث الأحكام، أما باقي مسائل المذهب فلم يتعرض لها.

والدليل المادي على أن محاولته لم تنجح هو كثرة اختلافهم، وقد اشتكى بعض شيوخهم من هذه الظاهرة وهو الفيض الكاشاني صاحب الوافي أحد الكتب الثمانية المعتمدة فقال عن اختلاف طائفته «.. تراهم يختلفون في المسألة الواحدة على عشرين قولاً أو ثلاثين قولاً أو أزيد؛ بل لو شئت أقول لم تبق مسألة فرعية لم يختلفوا فيها أو في بعض متعلقاتها»[2].

ومن الملاحظ أن اختلافهم هو اختلاف في الأحاديث أو النصوص وليس اختلافاً في الاستنباط، ولا شك أن التناقض أمارة على بطلان المذهب، وكذب الروايات.. وأن ذلك ليس من عند الله لقوله سبحانه: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ

---

(١) تهذيب الأحكام: ١/٢-٣.

(٢) الوافي، المقدمة: ص٩.

﴿لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[1].

وقد عزت بعض رواياتهم ظاهرة الاختلاف إلى كثرة الكذب على الأئمة.. فهذا الفيض بن المختار يشكو لأبي عبد الله- كما تقول رواياتهم- كثرة اختلافهم ويقول: «ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم.. إني لأجلس في حلقهم بالكوفة فأكاد أن أشك في اختلافهم في حديثهم. فقال أبو عبد الله: هو ما ذكرت يافيض إن الناس أولعوا بالكذب علينا.. وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله وإنما يطلبون الدنيا وكل يحب أن يدعى رأساً[2].

وقد كثرت شكاوى الأئمة من كثرة الكذابين عليهم[3]، وقد حف بهم

---

(١) النساء: آية: ٨٢.

(٢) مضى ذكره وتخريجه من كتب الشيعة: ص (٩٠).

(٣) تروي كتب الشيعة عن جعفر الصادق قال: «إن لكل رجل منا، رجل يكذب عليه، وقال أن المغيرة بن سعيد دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها فاتقوا الله ولاتقبلوا علينا ماخالف قول ربنا وسنة نبينا».
وقد اعترف المغيرة بن سعيد كما تروي كتب الشيعة بذلك حيث قال: «دسست في أخباركم أخباراً كثيرة تقرب من مائة ألف حديث».
وعن الصادق قال: «إنا أهل بيت صادقون لانخلوا من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه وعن يونس أنه قال: «وافيت العراق فوجدت قطعة من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله- عليهما السلام- متوافرين فسمعت منهم وأخذت كتبهم وعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا فأنكر منها أحاديث كثيرة.. وقال: إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله-عليه السلام- فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن. (انظر: النصوص السابقة في: تنقيح المقال: ١/١٧٤-١٧٥).
فإذا وضعت مع هذه النصوص شهادة أئمة السنة بكذب الروافض (انظر: المنتقى ص٢١-٢٣، ميزان الاعتدال: ١/٢٧-٢٨) تبين شيوع الكذب وكثرته عندهم، وإذا عرفت مدى بضاعتهم في علم الإسناد، والجرح والتعديل تحقق لك الخطر الكبير الذي يعيشه هؤلاء من خلال اعتمادهم في التلقي على تلك المدونات...

ولاسيما جعفر الصادق مجموعة من المتآمرين والمتكسبين والمحتالين..» وكانوا يستقبلون بعض الوفود القادمة من أصقاع العالم الإسلامي ويأكلون أموالهم باسم الأئمة، ويقدمون لهم تواقيع مزورة باستلامهم ويحدثون عنهم بما لم يقولوا[1].

وإذا كذب الأئمة أقوالهم قالوا: إن هذا التكذيب منهم تقية[2].

واستمع إلى شريك بن عبد الله القاضي (ت١٧٧- ١٧٨هـ) يصف الأقوام الذين التصقوا بجعفر وادعوا الرواية عنه- كما تنقل ذلك كتب الشيعة نفسها- «قال أبو عمرو الكشي: قال يحيى بن عبد الحميد الحمّاني في كتابه المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين- رضي الله عنه-: قلت لشريك إن أقواماً يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيف الحديث، فقال: أخبرك القصة، كان جعفر بن محمد رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر، ليستأكلوا الناس بذلك، ويأخذوا منهم الدراهم، كانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فسمعت العوام بذلك فمنهم من هلك ومنهم من أنكر[3] ويبدو أن الإنكار كان من طائفة من المتقدمين.. إذ أن المتأخرين، ولاسيما في العهد الصفوي ومابعده قد أصبحت الأساطير الكثيرة التي تروى عن جعفر جزءاً من عقائدهم بلا نكير.

أما معاني هذه الروايات، ومادتها فإن فيها مايحكم المرء بوضعه بمجرد النظر في متنه لمخالفته لأصول الإسلام وضروراته، وما علم بالتواتر، وما أجمع المسلمون عليه.. مع مخالفته لصريح العقل، وقد رأيت في رواياتهم ما يلغي هذا المبدأ أعني

---

(١) انظر: التحفة الاثنى عشرية، الورقة (٩٢) (مخطوط).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال ترجمة زرارة: ٢/٦٩-٧٠، وسيأتي عند الحديث عن حال رجالهم بأن شيوخ الشيعة يحملون الطعن والتكذيب الصادر من جعفر الصادق وغيره في حق معظم رواتهم بأنه تقية.

(٣) رجال الكشي: ص٢٠٨-٢٠٩، بحار الأنوار: ٢٠/٣٠٢-٣٠٣.

مبدأ نقد المتن لظهور القرائن التي تدل على ذلك فقد جاء في بصائر الدرجات عن سفيان السمط قال: «قلت لأبي عبد الله- عليه السلام-جعلت فداك إن رجلاً يأتينا من قبلكم يعرف بالكذب فيحدث بالحديث فنستبشعه، فقال أبو عبد الله- عليه السلام- يقول لك إني قلت لليل إنه نهار، وللنهار إنه ليل، قال: لا، قال: فإن قال لك هذا إني قلته فلا تكذب به فإنك إنما تكذبني[1]. وجاء أيضاً «إن حديثنا تشمئز منه القلوب فمن عرف فزيدوهم، ومن أنكر فذروهم»[2].

وقد ذكر شيخهم المجلسي في هذا الاتجاه (١١٦) حديثاً في باب بعنوان «باب إن حديثهم- عليهم السلام- صعب مستصعب، وإن كلامهم ذو وجوه كثيرة، وفضيلة التدبر في أخبارهم- رضي الله عنهم- والتسليم لهم والنهي عن رد أخبارهم»[3]، وإذا قارنت هذا بما يذهب إليه أهل السنة استبان بصورة أعظم ضلالهم وبضدها تتميز الأشياء[4].

---

(١) بحار الأنوار: ٢/٢١١-٢١٢.

(٢) المصدر السابق: ٢/١٩٢.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٢/١٨٢-٢١٢.

(٤) قارن ذلك بما قاله أئمة السنة في هذا الباب قال: الربيع بن خثيم (المتوفى سنة ٦١ أو ٦٣هـ) والذي قال فيه ابن مسعود: «لو رآك رسول الله-صلى الله عليه وسلم- لأحبك (تقريب التهذيب: ١/٢٤٤) قال الربيع: «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار يعرف، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل ننكره» (رواه الخطيب البغدادي في الكفاية ص٦٠٥) وقال أبو الحسن علي بن عروة المتوفي سنة ٨٣٧هـ، صاحب الكواكب الدراري في ١٢٠ مجلداً. (انظر: السخاوي/ الضوء اللامع: ٥/٢١٤-٢١٥)، قال ابن عروة: القلب إذا كان تقياً نظيفاً زاكياً كان له تمييز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والهدى والضلال ولاسيما إذا كان قد حصل له إضاءة وذوق من النور النبوي، فإنه حينئذ تظهر له خبايا الأمور، ودسائس الأشياء، والصحيح من السقيم، ولو ركب على متن ألفاظ موضوعة على الرسول إسناد صحيح أو على متن صحيح إسناد ضعيف لميز ذلك وعرفه. فإن ألفاظ الرسول لاتخفى على عاقل ذاقها (القاسمي/ قواعد التحديث ص١٦٥، وقد نقل ذلك عن مخطوطة الكواكب الدراري لابن عروة).

وقد اعتنى أئمة الحديث بالمتن كما اعتنوا بالإسناد، ووضعوا علامات لمعرفة الحديث الموضوع =

والغالب في نقد المتن عندهم أنه يعمل به إذا كان الحديث يوافق أهل السنة والذين يسمونهم بالعامه فيردّ الحديث حينئذ، لأن مخالفة العامة كما تقول رواياتهم فيها الرشاد[1]. فيزدادون بهذا ضلالاً على ضلالهم.. مع أنه قد جاء عن بعض الأئمة وفي كتب الشيعة نفسها لا تقبلوا علينا خلاف كتاب ربنا[2]، إلا أن هذا المبدأ لم يعمل به شيوخهم.. بل إن الأصل الذي أمر الأئمة بالرجوع إليه (وهو القرآن) قد كثرت أساطيرهم التي تتعرض له.

أما مدى صحة هذه الروايات عندهم، والتي تضمنتها تلك المدونات والتعرف على أسانيدهم ورجالهم الذين ارتضوا رواياتهم عن الأئمة، وأقسام الحديث عندهم، ومقاييس نقد السند لديهم، فهذا موضوع هام وكبير يستحق أن يكتب فيه كتابة مستقلة.. وذلك لأهميته في كشف حقيقة هذه المدونات أمام المخدوعين والمغفلين.. وتعرية الباطل واكتشاف الأيدي السبئية التي أسهمت في صنع هذا «الضلال» ونسبته لبعض علماء أهل البيت.. وهو مبحث واسع الأطراف متعدد الجوانب لا يكفي هذا الحيز لتفصيل القول فيه.. فسنكتفي بالعرض المجمل، والإشارة واللمحة.

= بدون النظر إلى إسناده، وعامة علوم الحديث تعرضت لذلك، قال ابن دقيق العيد: وأهل الحديث كثيراً مايحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث.. (الاقتراح: ص٢٣١).. كما ذكر ابن الصلاح بأنهم قد يعرفون كون الحديث موضوعاً بقرينة النص المروى فقد وضعت أحاديث- كما يقول- طويلة تشهد لوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها (علوم الحديث/ لابن الصلاح ص: ٨٩).

وقد كتب ابن القيم- رحمه الله- كتاباً مستقلاً في هذا الشأن إجابة لسؤال يقول: «هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده» فأورد- رحمه الله- قواعد عدة في هذا الشأن بلغت (٤٤) قاعدة ومثل لها بـ (٢٧٣) حديثاً وبين وجه وضعها من خلال نقد المتن فقط وذلك في كتابه «المنار المنيف».

(١) انظر: مبحث الإجماع من هذه الرسالة.

(٢) انظر: أصول الكافي: باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب: ١/٦٩-٧١، وفيه مجموعة أحاديث في هذا المعنى.

□ مدى صحة روايات هذه المدونات:

لقد جاء على لسان جملة من أعلام أهل السنة بأن الرافضة من أعظم الطوائف افتراء للكذب، وتكذيباً للصدق[1].. وحينما قال ابن المطهر فإن لهم أحاديثهم التي رواها رجالهم الثقات، قال شيخ الإسلام: «من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم، ولم تعلموا أحوالهم ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره، ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها[2].

ولكن هل أئمة الإسلام على علم بهذه المدونات؟

الحقيقة أنه لم يكن للأمة المسلمة مصادر في التلقي معروفة مشهورة غير أمهات مصادر المسلمين من الصحاح والسنن والمسانيد..

والملحوظ أن أئمة الإسلام الذين لهم عناية بأمر الروافض كالأشعري وابن حزم، وابن تيمية، لم يرد عنهم- في حدود تتبعي- ذكر لأسماء هذه المدونات وبالأخص أخطر كتاب لهم وهو أصول الكافي رغم أن صاحبه قد توفي سنة ٣٢٩هـ. فهل مرد ذلك إلى أن تلك المدونات سرية التداول بينهم، أو لاحتقار علماء الإسلام لهم، فلم يلتفتوا إلى كتب الحديث عندهم؟ أو أن هذه الكتب صنفت في إبان الدولة الصفوية، ونسبت لشيوخهم الأوائل؟

قد جاء في أصول الكافي مايفيد أن كتب الحديث عندهم كانت موضع التداول السري بينهم، ولهذا لم تكن متصلة السند بسبب ظروف التقية كما يدعون. يقول نص الكافي: «إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله- عليهما السلام-

---

(١) منهاج السنة: ٥١/٤، وراجع: المنتقى (مختصر منهاج السنة: ص:٢١-٢٣، ميزان الاعتدال: ٢٧/١-٢٨).

(٢) منهاج السنة: ١١٠/٤.

وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم و لم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا. (قال أحد أئمتهم): حدثوا بها فإنها حق[1]، وتلحظ في بعض رواياتهم- مثلاً- الأمر بكتمان هذا النص وعدم إذاعته عند غير أهله[2].

وفي عصر السيوطي قام أحد الروافض يدعو إلى الاحتجاج بالقرآن فقط دون السنة، وألف في الرد عليه كتابه «الاحتجاج بالسنة»، فلم لم يدع هذا الرافضي إلى كتب أصحابه؟ قد يلتمس من هذا الصنيع أنه يتكتم عليها.. وعلى أية حال لم يكن لكتبهم ذلك الذيوع والانتشار إلا بعد ظهور الطباعة وتفشي أمر الرافضة.

ولعل أولى الإشارات لمصادر الشيعة الأربعة الأولى جاءت في كتاب النواقض في الرد على الروافض، حيث ذكر بأن من هفوات الروافض إنكارهم كتب الأحاديث الصحاح التي تلقتها الأمة بالقبول، وإيمانهم بمقابل ذلك بأربعة كتب جمع فيها كثير من الأكاذيب مع بعض الأحاديث وأقوال الأئمة[3].

وصاحب النواقض (مخدوم الشيرازي) من القرن العاشر، ولكن لا يعني هذا ظهور أمر هذه المدونات؛ لأن الشيرازي هذا عاش في وسط الرافضة، واضطر أن يتلقى تعليمه بينهم.. فعرف من أمورهم- كما يقول- مايخفى على الكثير[4].

- أما مدى صحة ما في هذه المدونات في نظر هذه الطائفة، فهم في هذا فريقان صنف يرى صحتها، ويقطع بثبوت كل حرف فيها عن الأئمة، وفريق يرى

---

(١) أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: ٥٣/١.

(٢) كما في خبر «لوح فاطمة» المزعوم، وفي آخره قال إمامهم: «لو لم تسمع في دهرك إلا هذا الحديث لكفاك فَصُنْهُ إلا عن أهله) وهو نص يرويه أبو بصير عن جعفر الصادق. (انظر: أصول الكافي: ٥٢٧/١- ٥٢٨، الكاشاني/ الوافي، المجلد الأول ج٢ ص٧٢، الطبرسي/ الاحتجاج: ٨٤/١-٨٧، ابن بابويه/ إكمال الدين: ص٣٠١-٣٠٤، الطبرسي/ (وهو صاحب مجمع البيان) أعلام الورى: ص١٥٢ ومابعدها، الكراجكي/ الاستنصار: ص١٨.

(٣) النواقض: ص١٠٩، ١١٠ (مخطوط).

(٤) انظر: المصدر السابق، الورقة ٨٧، ١٥١، وانظر: ص (٢٠٩) من هذه الرسالة، هامش رقم (٢).

أن فيها الصحيح وغيره.. يبين ذلك شيخهم الممقاني فيقول:

«إن كون مجموع مابين دفتي كل واحد من الكتب الأربعة من حيث المجموع متواتراً مما لا يعتريه شك ولا شبهة، بل هي عند التأمل فوق حد التواتر، ولكن هل هي متواترة بالنسبة إلى خصوص كل حديث وبعبارة أخرى هل كل حديث وكلمة بجميع حركاتها وسكناتها الإعرابية والبنائية، وبهذا الترتيب للكلمات والحروف على القطع أم لا؟ فالمعروف بين أصحابنا المجتهدين الثاني كما هو قضية عدها أخبار آحاد، واعتبارهم صحة سندها أو ما يقوم مقام الصحة، وجل الإخبارية على الأول كما يقتضيه قولهم بوجوب العمل بالعلم، وأنها قطعية الصدور»[1].

إذن الكتب الأربعة عند الإخباريين من الاثنى عشرية أعظم من القرآن عند المسلمين.. ولهذا قبلوا رواياتها التي تتعرض لكتاب الله، وجعَلوها هي الحاكمة على كتاب الله وذلك هو الضلال العظيم، والكفر الصراح. أما الأصوليون أو المجتهدون كما يسمون فإنهم يعتبرونها من قبيل الآحاد، وينظرون حين الحكم عليها إلى السند، ولذلك قال جعفر النجفي (ت١٢٢٧هـ) – شيخ الشيعة الإمامية، ورئيس المذهب– في زمنه[2] قال في كتابه «كشف الغطا» عن مؤلفي الكتب الأربعة:

«والمحمدون الثلاثة كيف يعول في تحصيل العلم عليهم، وبعضهم يكذب رواية بعض.. ورواياتهم بعضها يضاد بعضاً.. ثم إن كتبهم قد اشتملت على أخبار يقطع بكذبها كأخبار التجسيم والتشبيه وقدم العالم، وثبوت المكان، والزمان»[3].

ولكن أصحاب الكتب الأربعة نصوا في مقدماتهم بأنهم لا يذكرون إلا الصحيح فيجيب صاحب كشف الغطا عن ذلك بقَوله: «فلابد من تخصيص ما ذكر في المقدمات أو تأويله على ضرب من المجازات أو الحمل على العدول عما

(١) تنقيح المقال: ١/١٨٣ (ط ١٣٤٩هـ).
(٢) الشيعة في الميزان: ص٢٧٢ (الهامش).
(٣) كشف الغطا: ص٤٠.

فات حيث ذكروا في تضاعيف كتبهم خلاف ماذكروه في أوائلها[1]، أي أنهم عدلوا عن شرط الصحة الذي ذكروه في مقدمات كتبهم !!

ثم يأتي الاعتراض الأكثر صعوبة وهو أن هذه الكتب الأربعة مأخوذة كما يقولون من أصول معروضة على الأئمة، وأصول الكافي كتب في عصر الغيبة الصغرى، وكان بالإمكان الوصول إلى حكم الإمام على أحاديثه، بل قالوا بأنه عرض على مهديهم فقال بأنه كاف لشيعتنا[2]، كما أن صاحب من لا يحضره الفقيه «أدرك من الغيبة الصغرى نيفاً وعشرين سنة»[3]، فلم لم يعترض الأئمة على مافيها من موضوعات؟ لم يجد صاحب كشف الغطا جواباً على ذلك إلا الفزع إلى التقية التي هي متعلقهم إذا أعيتهم الحيل فقال: «وأنه لا يجب على الأئمة المبادرة إليهم بالإنكار ولا تمييز الخطأ من الصواب لمنع التقية المتفرعة على يوم السقيفة»[4].

ومع ذلك فإن لسائل أن يقول: إذا كان الأصوليون من الشيعة قد سلكوا مسلك التصحيح والتضعيف من خلال دراسة الإسناد فهل للشيعة بصر بالرجال ودراية بعلم الجرح والتعديل؟

والجواب على ذلك أنه: من خلال النظر في كتب الرجال عندهم يتبين بأنه لم يكن لهم كتاب في أحوال الرجال حتى ألف الكشي في المائة الرابعة كتاباً لهم في ذلك. جاء في غاية الاختصار، وليس فيه مايغني في هذا الباب، وقد أورد فيه أخباراً متعارضة في الجرح والتعديل[5] وليس في كتب رجالهم الموجودة إلا حال بعض رواتهم[6]. كما «أنه في كثير من الأسانيد قد وقع غلط واشتباه في

---

(١) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٢) مضى تخريجه من كتبهم ص: (٢٠) من هذه الرسالة.

(٣) الصدر/ الشيعة: ص١٢٥.

(٤) كشف الغطا: ص٤٠.

(٥) انظر- مثلاً-: ترجمة زرارة بن أعين، وأبي بصير، وجابر الجعفي وغيرهم.

(٦) الشيرازي/ النواقض ص١١٣ (مخطوط).

أسامي الرجال أو آبائهم أو كناهم، أو ألقابهم»[1].

وقد كان التأليف في أصول الحديث وعلومه معدوماً عندهم حتى ظهر زين الدين العاملي[2] الملقب عندهم بالشهيد الثاني (المقتول سنة ٩٦٥هـ)[3]، وهذا ما تعترف به كتب الشيعة نفسها. قال شيخهم الحائري: «ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني وإنما هو من علوم العامة..»[4] يعني أهل السنة. (وسيأتي أن تقسيم الحديث إلى صحيح وغيره لم يوجد عندهم أيضاً إلا في القرن السابع).

ويرى صاحب التحفة أن سبب تأليفهم في ذلك هو ما لحظوه في رواياتهم من تناقض وتهافت، وأنهم قد استعانوا في وضع هذه الأصول بما كتبه أهل السنة[5]، غير أن لهم بعض المقاييس الخاصة بهم لم تسلم من ضلال كالعادة في كل ما انفردوا به عن المسلمين. فتجدهم مثلاً يوثقون من ادعى رؤية غائبهم المعدوم الذي لم يولد أصلا[6]، ويعتبرون ذلك دلالة على كونه فوق العدالة، على حين لا تؤثر عندهم صحبة الرسول شيئاً في التزكية والتعديل- كما سلف- فهم بهذا يجعلون الكذب والضلال دليل العدالة، وعدوا برهان العدالة أمارة على الكذب فانظر وتعجب.. ويوثقون الكليني الذي أخرج أساطير «تحريف القرآن» وأوسع لها في كتابه الكافي، ولذلك قال عنه الكاشاني في تفسيره الصافي[7]،

---

(١) الممقاني/ تنقيح المقال: ١/١٧٧.
(٢) النواقض: ص١١١-١١٢.
(٣) انظر: القمي/ الكنى والألقاب: ٢/٣٤٤.
(٤) مقتبس الأثر: ٣/٧٣، وقال الحر العاملي في ترجمة شيخهم المذكور وهو أول من صنف من الإمامية في دراية الحديث؛ لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة، كما ذكره ولده وغيره (أمل الآمل: ١/٨٦).
(٥) التحفة الاثنا عشرية: ص١٠٥ (مخطوط).
(٦) كما تقوله طوائف من الشيعة، وكما ثبت ذلك عند ثقات المؤرخين وعلماء النسب- كما سيأتي في مبحث الغيبة.
(٧) انظر: تفسير الصافي: ١/٥٢، ط: الأعلمي بيروت، وص: ١٤ ط: المكتبة الإسلامية طهران.

والنوري الطبرسي في فصل الخطاب[1]، ومحمود النجفي الطهراني في قوامع الفضول[2] بأنه كان يقول بتحريف القرآن. وقال أبو زهرة: فإن من هذا اعتقاده فليس من أهل القبلة[3]. ومع ذلك يقول ابن المطهر الحلي بأنه من أوثق الناس في الحديث وأثبتهم»[4]. بينما يعدون القول بالقياس- والذي هو من مباديء الفقه الإسلامي- قدح في الرجل عندهم تترك روايته من أجله»[5] فانظر كيف يوثقون الكفار، ويردون روايات المسلمين.

ومن كان على غير مذهب الإمامية فروايته لا ترتقى للصحة- عندهم- كما سيأتي في تعريف الصحيح عندهم، ولكن الإمامي مقبولة روايته ولو كان مذموماً على لسان الأئمة؛ بل صرح ابن المطهر الحلي بأن «الطعن في دين الرجل لا يوجب الطعن في حديثه»[6]، فإذا كانت هذه بعض مقاييسهم فما حال رجالهم؟

□ رجال أسانيدهم:

إن مصنفي هذه المدونات لم يحصل لهم ملاقاة الأئمة، وما أخذوا أقوالهم إلا بواسطة رجال بينهم وبين الأئمة، فما حال هؤلاء الرجال الذين رووا كل ذلك الضلال عن جعفر وغيره؟.

لقد شهد طائفة من أعلام السنة بأن الروافض من أكذب الناس في الحديث واتقوا الرواية عنهم.. لكن الاثنى عشرية لا تقبل هذه الشهادات، فهي لا تقبل «روايات العامة» كما يقولون فضلاً عن الأخذ بجرحهم.

وقد استقرأ صاحب التحفة الاثنى عشرية أحوال رجالهم في الكتب الأربعة

---

(١) انظر: فصل الخطاب: ص٣٠ ومابعدها (النسخة المطبوعة).
(٢) انظر: قوامع الفضول: ص٢٩٨.
(٣) الإمام الصادق: ص٤٤٠.
(٤) رجال الحلي: ص٤٥.
(٥) المصدر السابق: ص١٤٥.
(٦) رجال الحلي: ص١٣٧.

من خلال ما تقوله عنهم كتب الشيعة نفسها[1]، كما فعل مثل ذلك صاحب «الصواقع المحرقة»[2]. وقدم الألوسي- رحمه الله- في «كشف غياهب الجهالات» إلمامة موجزة بأحوالهم[3]، كما صدر حديثاً كتاب بعنوان: «رجال الشيعة» درس فيه مؤلفه مجموعة كبيرة من رجالهم من خلال مصادر الشيعة، وما قد يوجد في مصادر السنة، وهي خطوة تستحق الإشادة[4].

وتبين من خلال ذلك أن رجال كتبهم في الغالب ما بين كافر لا يؤمن بالله ولا بالأنبياء ولا بالبعث والمعاد، ومنهم من كان من النصارى ويعلن بذلك جهاراً ويتزيا بزيّهم، ولم يدع صحبتهم، ومنهم من أعلن جعفر الصادق كذبهم ونص على ذلك باعتراف كتب الشيعة وقال «يروون عنا الأكاذيب ويفترون علينا أهل البيت»[5]. إلى غير ذلك من أحوال رجالهم، وأنواع ضلالهم. وقد ذكرت هذه المصنفات جملة من أسماء هؤلاء الرجال الذين ذهبوا لهذه المذاهب الملحدة[6].

ولقد لخص شيخ الطائفة، وصاحب كتابين[7] من كتبهم الأربعة في الحديث، وصاحب كتابين أو ثلاثة من كتبهم الأربعة المعتمدة في الرجال[8]

---

(١) انظر: التحفة الاثنى عشرية: ص٩٧، ١٠٧ ومابعدها (مخطوط)، ومختصر التحفة ص٦٩.

(٢) الصواقع- بتقديم القاف على العين- المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة «من تأليف نصير الدين محمد الشهير بخواجه نصر الله الهندي المكي، وقد قام الشيخ محمود الألوسي باختصار الكتاب باسم «مختصر الصواقع..» وانظر (ما أشرنا إليه في) مختصر الصواقع: ص١١٢ (مخطوط).

(٣) كشف غياهب الجهالات: ص١٠ (مخطوط).

(٤) وقد نشرته: دار الأرقم- الكويت عام ١٤٠٣هـ تأليف عبد الرحمن الزرعي.

(٥) انظر: التحفة ص٩٧.

(٦) ولعل بعض أقسام «السنة» في الجامعات الإسلامية تقوم بدراسة متأنية وشاملة لأحوال هؤلاء الرجال الذين قام على رواياتهم مذهب الاثنى عشرية لكشف حالهم... وبيان الحقيقة..

(٧) وهما: التهذيب والاستبصار.

(٨) وهي: الفهرست للطوسي، ورجال الطوسي، والكتاب الثالث وهو رجال الكشي، والذي قام بتهذيبه الطوسي، وقد فقد الأصل اليوم عند الشيعة فلا يوجد إلا تهذيب الطوسي، بالإضافة إلى كتاب الرجال للنجاشي.

لخص الطوسي أحوال رجالهم باعتراف مهمّ أجراه الله سبحانه على لسانه، يقول الطوسي: «إن كثيراً من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة- ومع هذا يقول- إن كتبهم معتمدة»[1] فكأن المهم عندهم تشيع الرجل ولا يضر بعد ذلك انتحاله لأي مذهب فاسد. ولكنهم يردون روايات الزيدية. كما ردوا روايات زيد بن علي وهو من أهل البيت كما فعل الطوسي في الاستبصار[2] مع أن الزيدية شيعة.

إذن المقصود عندهم هو التشيع الإمامى أو الغالي، ولهذا ارتضوا أمر الجارودية مع أنها من غلاة الزيدية، ولكن ارتضوا مذهبها لأنها تكفر معظم صحابة رسول الله- ﷺ- وترد مروياتهم فتشاركهم في عموم مذهبهم[3]. ثم بعد ذلك لا يضر أن يكونوا من أصحاب المذاهب الفاسدة، والنحل الزائفة.

بل قرر جملة من علماء الرجال عندهم كابن الغضائري، وابن المطهر الحلي بأن القدح في دين الرجل لا يؤثر في صحة حديثه[4]- كما مر-

ولكن هناك جملة من رجالهم ورواة مذهبهم هم من الغلاة كما نص على ذلك شيوخ المذهب القدامى، فلم يكونوا يأخذون برواياتهم، ولكن هذا القدح في هؤلاء الرجال لم يرتضه الشيعة المتأخرون بحجة غريبة وهي أن المذهب يتطور ويتغير فأصبح ما يعتبر عند القدامى غلواً هو اليوم من ضرورات المذهب الشيعي فصارت مقاييسهم في نقد مذهب الرجل تتغير من عصر لعصر تبعاً لتغير المذهب وتطوره. قال الممقاني- أكبر شيوخهم في علم الرجال في هذا العصر- «إن القدماء- يعني من الشيعة- كانوا يعدون ما نعده اليوم من ضروريات مذهب الشيعة غلواً وارتفاعاً وكانوا يرمون بذلك أوثق الرجال كما لا يخفى على من أحاط

---

(١) الفهرست: ص٢٤-٢٥.

(٢) انظر: الاستبصار: ١/٦٥- ٦٦.

(٣) كما قرر ذلك شيخهم المفيد في أوائل المقالات، وقد مضى ذكر كلامه ص: (٤١).

(٤) رجال الحلي: ص١٣٧.

خبراً بكلماتهم»[1].

وأمر آخر أخطر من هذا، لقد جاءت روايات بأسانيد ثابتة وصحيحة لديهم تذم وتلعن مجموعة من الكذابين الذين قام الدين الشيعي على رواياتهم، تذمهم بأعيانهم.. فلم يقبل شيوخ الشيعة الذم الوارد فيهم (لأنهم لو قبلوا ذلك لأصبحوا من أهل السنة وتخلوا عن شذوذهم) وقد فزعوا إلى التقية لمواجهة هذا الذم، وهذا ليس له تفسير إلا رد قول الإمام من وجه خفي، وإذا كان منكر نص الإمام كافراً في المذهب الشيعي فهم خرجوا بهذا عن الدين رأساً، وقد اعترف محمد رضا المظفر– وهو من شيوخهم وآياتهم المعاصرين– اعترف بأن جلّ رواتهم قد ورد فيهم الذم من الأئمة ونقلت ذلك كتب الشيعة نفسها قال: وهو يتحدث عما جاء في هشام بن سالم الجواليقي من ذم قال: «وجاءت فيه مطاعن، كما جاءت في غيره من أجلة أنصار أهل البيت وأصحابهم الثقات والجواب عنها عامة مفهوم»[2] (أي العلة المعروفة السائرة عندهم وهي التقية) ثم قال: «وكيف يصح في أمثال هؤلاء الأعاظم قدح وهل قام دين الحق وظهر أمر أهل البيت إلا بصوارم حججهم»[3].

لاحظ كيف يصنع التعصب بأهله.. فهم يدافعون عن هؤلاء الذين جاء ذمهم عن أئمة أهل البيت، ويردون النصوص المروية عن علماء أهل البيت في الطعن فيهم والتحذير منهم، والتي تنقلها كتب الشيعة نفسها.. فكأنهم بهذا يكذبون أهل البيت.. بل ويصدقون ما يقوله هؤلاء الأفاكون حيث زعموا أن ذم الأئمة لهم جاء على سبيل التقية.. فهم لا يتبعون أهل البيت في أقوالهم التي تتفق مع نقل الأمة، بل يقتفون أثر أعدائهم ويأخذون بأقوالهم، ويفزعون إلى

---

(١) تنقيح المقال: ٣/٢٣، وراجع ماذكره محب الدين الخطيب في ذلك في حاشية المنتقى: ص١٩٣.

(٢) محمد الحسين المظفر/ الإمام الصادق: ص١٧٨.

(٣) نفس الموضع من المصدر السابق.

التقية في رد أقوال الأئمة.

وهناك مجموعة من رجالهم تميزوا بالإكثار من الرواية في كتبهم، وهم يحظون بتوثيق شيوخهم على الرغم من أنهم قد لعنوا أو كفروا أو كذبوا على ألسنة الأئمة وباعتراف كتب الشيعة نفسها، وفي ظني أن جمع ما ورد في هؤلاء الرجال الذين شاعت رواياتهم في كتب الاثنى عشرية.. جمع ماورد فيهم من ذم في كتب الشيعة وما قد يوجد من ذلك في كتب السنة يسهم في إيضاح الرؤية وكشف الكذب على أهل البيت، ويسقط الكثير من تلك الروايات السوداء التي أخذت بالشيعة بعيداً عن جماعة المسلمين، ويكشف الأمر أمام عوام الشيعة وجهالهم الذين لا يعرفون عن مذهبهم إلا أنه مأخوذ عن أهل البيت، كما خدعهم بذلك شيوخهم وما علموا أن تلك الروايات جاءتهم بواسطة حثالة من الكذابين الذين تبرأ الأئمة منهم وكذبوهم. فالعوام في الغالب في غفلة عن مذهبهم وما يراد بهم.

ويأتي على رأس هؤلاء الذين تميزوا بكثرة الرواية عندهم جابر الجعفي قال الحر العاملي: «روى سبعين ألف حديث عن الباقر- عليه السلام- وروى مائةً وأربعين ألف حديث، والظاهر أنه ماروي بطريق المشافهة عن الأئمة عليهم السلام أكثر مما روى جابر»[1].

إذاً فجابر يأخذ المرتبة الأولى في الرواية من ناحية العدد، وإذا لحظنا أن مجموع أحاديث كتبهم الأربعة لم تبلغ سوى (٤٤٢٤٤)[2]، أدركنا ضخامة ماروا جابر الجعفي، وأن رواياته تأخذ النصيب الأكبر في المدونات الشيعية، فهو أحد أركان دينهم. ولكن جاء في رجال الكشي- أصل كتب الرجال عندهم- عن زرارة بن أعين قال: «سألت أبا عبد الله- عليه السلام- عن أحاديث جابر؟ فقال مارأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة، وما دخل عليّ قط»[3]. فالإمام

---

(١) وسائل الشيعة: ١٥١/٢٠.

(٢) أعيان الشيعة: ٢٨٠/١.

(٣) رجال الكشي: ص١٩١، وقد مضى الاستشهاد به.

الصادق هنا يكذب مايزعمه جابر من روايته عنه وعن أبيه.. فكيف إذاً يروي هذا العدد الضخم من الأحاديث عمن لم يلتق به، أو لم يلتق به إلا مرة واحدة مع أنه يصرح بالسماع والتحديث.

ولم يجد شيخهم الخوئي مخرجاً من هذه الرواية التي تكذب جابراً إلا أن يفزع إلى التقية فيقول بأنه «لابد من حمله على نحو من التورية»[1]. لأنه يرى أنه من ثقاتهم، حيث يقول: «الذي ينبغي أن يقال إن الرجل لابد من عده من الثقات الأجلاء»[2]. واستشهد لذلك بتوثيق بعض شيوخهم له كابن قولويه وعلي بن إبراهيم والمفيد، ثم قال: ويقول الصادق في صحيحة زياد إنه كان يصدق علينا[3]. وقد جاء في جامع الرواة الإشارة إلى أن هذه الرواية التي يصفها الخوئي بالصحيحة قد رويت عندهم بطريق مجهول[4]، وما أدري لم يؤول الرواية الأخرى ويأخذ بهذه الرواية بلا دليل؟

كما أن المفيد الذي يعتبره الخوئي ممن وثقه كان ينشد أشعاراً كثيرة عنه يستدل بها على اختلاطه كما أشار إلى ذلك النجاشي[5].

كما أن النجاشي قال عنه: «وكان في نفسه مختلطاً»[6]. وقال هاشم معروف: «إن جابر الجعفي من المتهمين عند أكثر المؤلفين في الرجال»[7] وقال وهو يحكم على بعض رواياتهم: «في سند هذه الرواية صباح المزني، وجابر الجعفي وهما ضعيفان وقد ورد في جابر قدح ومدح والأكثر على أنه كان مخلطاً»[8].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢٥/٥.
(٢) المصدر السابق: ٢٥/٤.
(٣) المصدر السابق: ٢٥/٤.
(٤) الأردبيلي/ جامع الرواة: ١٤٤/١.
(٥) النجاشي/ الرجال ص١٠٠.
(٦) المصدر السابق: ص١٠٠.
(٧) الموضوعات في الآثار والأخبار: ص٢٣٤.
(٨) المصدر السابق: ص١٨٤.

كما أن النجاشي (ت٤٥٠هـ) وهو خبير رجالهم وصاحب أحد كتبهم الأربعة في الرجال ذكر أنه «قل ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام»[١]، ولكن الخوئي يقول «فإن الروايات عنه في الكتب الأربعة كثيرة في الحلال والحرام»[٢].. فهذا قد يشير إلى شيء آخر وهو أن الرجل بالإضافة إلى كذبه في نفسه، قد كثر الذين يكذبون عليه، وهذا ما صرح به النجاشي في رجاله حينما قال «روى عنه جماعة غمز فيهم وضعفوا منهم عمرو بن شمر، ومفضل بن صالح..»[٣].

وقال هاشم معروف في ترجمة عمر بن شمر «ضعفه المؤلفون في الرجال ونسبوا إليه أنه دس أحاديث في كتب جابر الجعفي»[٤]، «وأنه كان يضع الأحاديث في كتب جابر الجعفي وينسبها إليه»[٥]. فهذا جانب آخر يكشف كذب هذه الروايات الكثيرة المنتشرة في كتبهم عن جابر.

كما جاء في رواياتهم ما يثبت أن جابراً أحد المجانين، وإن زعموا أنه افتعل ذلك خشية بطش الخليفة[٦].. كما صورته رواياتهم بأنه واحد من أمهر السحرة والمشعوذين وإن لم تسمه بذلك[٧].

وإذا لحظنا أن جابراً قد شاركت رواياته في كثير من أركان الكفر في المذهب الشيعي فهو الذي روى في الكافي أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة.. إلخ، وهو أول من وضع التأويل الباطني في كتاب- كما سلف-. وجاء في رواياتهم ما يشير إلى وجوب كتمان تلك التأويلات إلى غير ذلك مما أسهم به في تشييد

---

(١) النجاشي/ الرجال: ص١٠٠.
(٢) الخوئي/ معجم رجال الحديث: ٢٦/٤.
(٣) النجاشي/ الرجال: ص١٠٠.
(٤) دراسات في الحديث: ص١٩٥.
(٥) هاشم معروف/ الموضوعات والآثار: ص٢٣٤.
(٦) انظر ذلك في رجال الكشي: ص١٩٤-١٩٥.
(٧) انظر مخاريقه التي ينقلونها عنه في ذلك في رجال الكشي: ص١٩٧.

الكفر والضلال، كما أن رواياته هي من أكبر الأدلة على كذبه وبهتانه وقد شهد علماء السنة بأنه أحد الكذابين المفترين. قال الإمام أبو حنيفه: «ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي». وقال ابن حبان: «كان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول: إن علياً عليه السلام يرجع إلى الدنيا». وقال جرير بن عبد الحميد: «لا أستحل أن أحدث عن جابر الجعفي، وقال هو كذاب يؤمن بالرجعة». وقال زائدة: رافضي يشتم أصحاب رسول الله- ﷺ-[1].

- ومثل جابر الجعفي، زرارة بن أعين (ت١٥٠هـ)، وثقه شيوخهم كالطوسي[2]، والنجاشي[3]، وابن المطهر[4] وغيرهم[5]. واعتبروه أحد الرجال الستة- من أصحاب أبي جعفر، وأبي عبد الله- الذين أجمعت[6] العصابة على تصديقهم[7] وله روايات كثيرة في كتب الشيعة، كما أن له إخوة وأبناء شاركوا في ذلك[8] ولهذا قال الطوسي: «ولهم روايات كثيرة وأصول وتصانيف»[9].

وذكر الخوئي مجموع رواياته في كتبهم الأربعة فقال: «وقع بعنوان زرارة في إسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين وأربعة وتسعين مورداً، فقد روى عن أبي جعفر- عليه السلام-، ورواياته عنه تبلغ ألفاً ومائتين وستة وثلاثين مورداً، وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله- عليهما السلام- ورواياته عنهما بهذا العنوان

---

(١) انظر: العقيلي/ الضعفاء الكبير: ١٩٦/١، ابن حبان/ المجروحين: ٢٠٨/١، ميزان الاعتدال: ٣٧٩/١.

(٢) الفهرست: ص١٠٤، رجال الطوسي: ص٢٠١، ٣٥٠.

(٣) رجال النجاشي: ص١٣٢-١٣٣.

(٤) رجال الحلي: ص٧٦.

(٥) انظر: الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١٩٦/٢٠، الأردبيلي/ جامع الرواة: ٣٢٤/١.

(٦) لاحظ استدلالهم بمبدأ الإجماع وهم لايقولون به كما سيأتي في فصل الإجماع.

(٧) انظر: معجم رجال الحديث: ٢١٩/٧.

(٨) انظر: الفهرست للطوسي: ص١٠٤.

(٩) نفس الموضع من المصدر السابق.

تبلغ اثنين وثمانين مورداً، وروى عن أبي عبد الله- عليه السلام- ورواياته عنه بهذا العنوان وقد يعبر عنه بالصادق- عليه السلام- تبلغ أربعمائة وتسعة وأربعين مورداً، وروى عن أحدهما عليهما السلام ورواياته عنهما بهذا العنوان تبلغ ستة وخمسين مورداً...»[1].

هذا ما يقولون، ولكن يقول سفيان الثوري بأن زرارة «ما رأى أبا جعفر»[2]. ويقول سفيان بن عيينة- حينما قيل له روى زرارة بن أعين عن أبي جعفر كتاباً- «ما هو ما رأى أبا جعفر ولكنه كان يتتبع حديثه»[3]. وقد جاء في ميزان الاعتدال أن زرارة نسب لجعفر الصادق علم أهل الجنة وأهل النار، وقال لابن السماك إذا لقيته فاسأله هل أنا من أهل النار أم من أهل الجنة.. ولما بلغ ذلك جعفراً قال: أخبره أنه من أهل النار، فمن ادعى علي علم هذا فهو من أهلها[4]، غير أن بعض آياتهم وشيوخهم في هذا العصر يقول: «لم نجد أثراً مما نسبوه إلى كل من زرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، ومؤمن الطاق وأمثالهم، مع أنا قد استفرغنا الوسع والطاقة بالبحث عن ذلك وما هو إلا البغي والعدوان»[5]، فكأنه يشير إلى أنه لا أصل لما يذكر عن زرارة من ذم، وأن ذلك من عدوان الخصوم. وأنه بحث عن ذلك في مصادره واستفرغ الوسع في التقصي فلم يجد له أي أثر.. فهل هذا حق؟ لابد من الرجوع لمصادرهم المعتمدة في الرجال لأجل التثبت من صحة هذه الدعوى، لاسيما وأن عقيدة التقية هي شبهة تمنع الباحث من التصديق، وأولى ما يرجع إليه في هذا الشأن كتب الرجال المعتمدة عندهم.. ففي الفهرست للطوسي يتبين أن زرارة من أسرة نصرانيه، إذ أن جده

---

(١) الخوئي/ معجم رجال الحديث: ٢٤٧/٧.

(٢) انظر: لسان الميزان: ٤٧٤/٢.

(٣) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٤) انظر: ميزان الاعتدال: ٦٩/٢-٧٠، لسان الميزان: ٤٧٣/٢-٤٧٤.

(٥) الموسوي/ المراجعات: ص٣١٣.

«سنسن» كان راهباً في بلاد الروم، وكان أبوه عبداً رومياً لرجل من بني شيبان»[1].

ويبدو تأثير زرارة في مذهب الشيعة أشبه بتأثير ابن سبأ، بل قال أبو عبد الله: «ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع عليه لعنة الله»[2]. وقال: «.. زرارة شر من اليهود والنصارى، ومن قال: إنّ مع الله ثالث ثلاثة[3].

ونقل الكشي أن أبا عبد الله لعنه ثلاثاً[4]، وقال: «إن الله نكس قلب زرارة..»[5]. وذكر روايات أخرى في ذمه.

ولذلك كان زرارة- كما ينقل الكشي- يقول: «وأما جعفر فإن في قلبي عليه لفتة» وعلل لذلك راوي الخبر عن زرارة بقوله: «لأن أبا عبد الله أخرج مخازيه»[6] وقد بلغ تطاول زرارة على أبي عبد الله- كما في رجال الكشي-أن كذبه في قوله[7] وأساء في القول له[8]، وكان يتعمد الكذب، ويصر على نسبته إليه، ففي رجال الكشي «.. عن محمد بن أبي عمير، قال: دخلت على أبي عبد الله- عليه السلام- فقال: كيف تركت زرارة؟ قلت: تركته لا يصلي العصر حتى تغيب الشمس فقال: فأنت رسولي إليه فقل له: فليصل في مواقيت أصحابي فإني قد حرقت قال: فأبلغته ذلك فقال (يعني زرارة): أنا والله أعلم أنك لم تكذب

---

(١) الطوسي/ الفهرست: ص١٠٤، ابن النديم/ الفهرست ص٢٢٠، والذي جاء في فهرست ابن النديم أن اسم جده سنبس لاسنسن كما في فهرست الطوسي.

(٢) رجال الكشي: ص١٤٩.

(٣) المصدر السابق: ص١٦٠.

(٤) السابق: ص١٤٩-١٥٠.

(٥) السابق: ص١٦٠.

(٦) السابق: ص١٤٤-١٤٥.

(٧) انظر: السابق: ص١٥٨.

(٨) حتى قال: سألت أبا عبد الله عن التشهد- إلى أن قال- فلما خرجت ضرطت في لحيته وقلت لايفلح أبداً. السابق: ص١٥٩.

عليه، ولكن أمرني بشيء فأكره أن أدعه»[1].

فهو يزعم أن جعفر الصادق هو الذي أمره ألا يصلي العصر حتى تغيب الشمس!! وجعفر بريء من هذا الافتراء.

فهذا هو زرارة كما تصفه كتب الشيعة نفسها، ومع ذلك يقول كبير شيوخهم في هذا العصر بأنه قد استفرغ الوسع والطاقة في البحث فلم يجد شيئاً في ذمه فهل يخفى عليه ذلك أم أن في التقية متسعاً لأن يقول مايشاء ولا أحد ينكر عليه؟!

وكيف يذهب شيوخ الشيعة إلى توثيق زرارة مع هذا التجريح، وهذا التكفير واللعن الذي صدر عن «المعصوم» في اعتقادهم.. والذي يتفق في روايته الكشي، وشيخ الطائفة الطوسي[2]؟ يجيب على ذلك شيخهم الحر العاملي فيقول: «روي أحاديث في ذمه (أي زرارة) ينبغي حملها على التقية، بل يتعين، وكذا ما ورد في حق أمثاله من أجلاء الإمامية»[3] ويحتجون لذلك بما يروونه عن محمد بن عبد الله بن زرارة وابنيه الحسن والحسين عن عبد الله بن زرارة، قال: قال لي أبو عبد الله (جعفر الصادق) «اقرأ على والدك السلام وقل له: إنما أعيبك دفاعاً مني عنك، فإن الناس والعدو يسارعون إلى كل من قربناه وحمدنا مكانه، لإدخال الأذى فيمن نحبه ونقربه، فيذمونه لمحبتنا له وقربه ودنوه منا، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله...»[4].

يحتجون بهذا ولا يلتفتون إلى أن رواية الابن مجروحة، لأنه يدافع عن أبيه،

---

(١) رجال الكشي: ص١٤٣، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٣/١١٣، الخوئي/ معجم رجال الحديث: ٧/٢٢٢.

(٢) لأن رجال الكشي من تأليف الكشي، وتهذيب واختيارات الطوسي، والمتداول هو اختيارات الطوسي، لأن الأصل مفقود- كما مر-.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٠/١٩٦.

(٤) رجال الكشي: ص١٣٨، وسائل الشيعة: ٢٠/١٩٦، معجم رجال الحديث: ٧/٢٤٥.

ثم لو كان ذلك الذم تقية لم يصل إلى هذا الحد من اللعن والتكفير، ثم إن جعفراً كان في عصره محل الإجلال والتكريم فكيف يهان من يحبه ويقربه، وإذا كانت التقية من جعفر للدفاع عن زرارة فلماذا يفتري زرارة عليه بأنه أمره ألا يصلي العصر إلا بعد غروب الشمس ويكذبه، ويسيء إليه، فهل في هذا تقية، ولذلك حاول شيخهم أن يتخلص من روايات ذم زرارة في كتبهم بحمل قسم منها على التقية[1]. والتخلص من القسم الآخر في الطعن في سنده، وقد لحظت أن طعنه في بعض رجال تلك الروايات لا يستقيم مع ماجاء عنه في كتب الرجال عندهم فهو- مثلا- قد ردّ روايات في ذم زرارة بحجة أن فيها جبرائيل بن أحمد وهو-كما يقول- مجهول[2]، في حين أنه ليس بمجهول عندهم، لأنه كما يقول الأردبيلي كان مقيماً بكش كثير الرواية عن العلماء بالعراق وقم وخراسان[3]. ثم إنه قام بالطعن في روايات الذم فقط وأهمل النظر في روايات المدح وهذا تحيز ظاهر.

ولكن شيوخهم يجرون هذا الحكم في كل رجل ذمه الأئمة وارتضى شيوخهم أخباره مثل أحمد بن محمد المروزي[4]، وإسماعيل بن جابر الجعفي[5]، وبريد بن معاوية العجلي[6]، وحريز بن عبد الله السجستاني[7] وغيرهم.

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢٤٥/٧.

(٢) السابق: ٢٤١/٧.

(٣) جامع الرواة: ١٤٦/١.

(٤) قال الحر العاملي: روى الكشي وغيره فيه مدحاً وذماً، ولعل وجه الذم مايأتي في زرارة (أي حمل الذم على التقية). (وسائل الشيعة: ١٢٧/٢٠، انظر: رجال الكشي: ص٥٥٩-٥٦٢، جامع الرواة: ٤٨/١-٤٩).

(٥) قال الحر العاملي: «وفيه ذم يسير ضعيف السند والدلالة، ويأتي وجهه في زرارة (وسائل الشيعة: ١٣٩/٢٠، وانظر: رجال الكشي: ص١٩٩).

(٦) قال الحر العاملي: «وجه من وجوه أصحابنا، ثقة فقيه، وعدّه الكشي من أصحاب الإجماع (أي ممن أجمعت الشيعة على تصحيح رواياتهم) وفيه بعض الذم يأتي الوجه في مثله في زرارة. (وسائل الشيعة: ١٤٥/٢٠-١٤٦، وانظر: رجال النجاشي: ص٨٧، رجال الحلي: ص٢٦-٢٧، جامع الرواة: ١١٧/١-١١٩، رجال الكشي: ص١٤٨ (وفيه قال أبو عبد الله: لعن الله بريداً).

(٧) قال الحر العاملي: «كوفي ثقة، وفيه مدح، وفيه ذم محمول على التقية لما يأتي في زرارة (وسائل =

ولا شك بأن أمر التقية في مثل هذه الحالات ليس بمؤكد، فكان أقل الأحوال أن يتوقف في هؤلاء، وإذا كان شيوخ الشيعة لم يقبلوا ما قيل في رواتهم من قبل أهل السنة، لأنهم خصوم- على حد زعمهم- فإنهم أيضاً لم يقبلوا ما ورد عن أئمتهم وادعو أنه صدر منهم مجاملة ومصانعة لأهل السنة.. فضاعت الحقيقة حينئذ، وقام مذهب الشيعة على أهواء الشيوخ، والرواة الكذبة.

□ أقسام الحديث عند الشيعة:

ومع تأخر التأليف عندهم في علم الرجال، واشتماله على ما لا يغني في بيان الحال، فإن القاريء لكتب الشيعة المتأخرة، كمرآة العقول للمجلسي، والمعاصرة مثل الشافي فى شرح أصول الكافي، يجد أنهم يذكرون أحياناً أن هذا الحديث صحيح وذاك ضعيف، وإن كانوا لا يلتزمون هذا في الكثير من مصنفاتهم. وقد مرّ أن هذا مسلك طائفة من الاثنى عشرية وهم الأصوليون. والعهد بالشيعة أنهم لا بصر لهم بهذه الأمور ولا معرفة لهم بهذا الشأن، وقد شنع عليهم أهل السنة لجهلهم بذلك فمتى بدأ هذا التقسيم عند الشيعة وما سببه؟

لقد ظهر لي أثناء دراستي لعلم الجرح والتعديل عندهم أن تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف[1]. قد جاء متأخراً جداً عندهم. ولعل

= الشيعة: ١٦٢/٢٠، وانظر: رجال النجاشي: ص١١١، رجال الطوسي: ص١٨١، رجال الحلي: ص٦٣، جامع الرواة ١٨٢/١-١٨٧).

(١) **الصحيح** عندهم: ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات.
والحسن: ما اتصل سنده كذلك بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته مع تحقيق ذلك في جميع مراتبه أو في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح.
والموثق: ما دخل في طريقه من نص الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته.
والضعيف: ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمة بأن يشمل طريقه على مجروح أو مجهول الحال أو مادون ذلك.
والمرسل: مارواه عن المعصوم من لم يدركه. =

هذه «القضية تحتاج إلى شيء من التفصيل باعتبارها في نظري جديدة لم أر من نبه عليها من قبل فأقول:

يلحظ أن بداية تقويم الشيعة للحديث وتقسيمه إلى صحيح وغيره، قد كانت في القرن السابع (مع أن بداية دراسة أحوال الرجال عندهم كانت في القرن الرابع- كما مر-)، وجاءت متوافقة مع حملة شيخ الإسلام ابن تيمية عليهم في منهاج السنة حينما شنع على الشيعة قصورهم في معرفة علم الرجال، وقلة خبرتهم في ذلك، كما انبرى يكشف استدلالات الشيعة من كتب السنة ويبين جهلهم وكذبهم في هذا الباب حيث يستدلون بالضعيف والموضوع، وينقلون من المصادر غير المعتمدة.

فهل الشيعة تنبهوا إلى ضعف هذا الجانب عندهم فاتجهوا إلى تمحيص أحاديثهم، أو إنهم رأوا أن تقليدهم لأهل السنة في هذا الباب فيه مجال للتخلص من إلزامات أهل السنة ونقدهم لما جاء في كتب الشيعة من كفر وضلال فما أن يقول لهم السنّي لقد جاء في كتابكم الكافي مثلاً كذا وكذا من الكفر حتى يجد الشيعي الجواب حاضراً وميسوراً، حينما يحكم على الحديث بالوضع وفي التقية

= (زين الدين العاملي/ الدراية: ص١٩، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٤٧) وانظر: الممقاني مقياس الهداية ص: ٣٣-٣٥)، بهاء الدين العاملي/ الوجيزة: ص٥.

ويلحظ أن المعصوم- كما أشرنا من قبل- ليس هو الرسول- صلى الله عليه وسلم-فحسب، بل أئمتهم لهم هذه الصفة التي يختص بها الرسل كما أنهم يشترط أمامية الراوي في الحكم بصحة الحديث أو حسنه وما سوى الإمامي فلا يقبل خبره بقول علامتهم ابن المطهر الحلي: «لاتقبل رواية الكافر وإن علم من دينه التحرز عن الكذب».

وكذلك «المخالف لايقبل روايته أيضاً لاندراجه تحت اسم الفاسق» (ابن المطهر/ تهذيب الموصول: ص٧٧-٧٨) وهم يجرون حكم الكفر أو الفسق على سائر المسلمين من غير طائفتهم. قال الممقاني: «.. والأخبار في فسقهم بل كفرهم لاتحصى كثرة (تنقيح المقال: ٢٠٧/٣) وراجع مبحث الإمامة من هذه الرسالة ص (٧٤٩) وما بعدها.

ولكنهم متناقضون في تطبيق هذه الشروط.. وقد تعقبهم في ذلك صاحب التحفة وغيره، كما كشف أمرهم إخوانهم من الإخباريين..

متسع..؟

إن التوافق الزمني بين رد شيخ الإسلام ووضعهم لهذا الاصطلاح قد ينبيء عن تأثرهم بنقد شيخ الإسلام لهم، حيث اعترفوا بـ «أن هذا الاصطلاح (وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وموثق وضعيف) مستحدث في زمن العلامة»[1].

والعلامة إذا أطلق في كتب الشيعة يقصد به ابن المطهر الحلي الذي رد عليه شيخ الإسلام. بل هناك مايؤكد الموضوع أكثر، وهو أن ابن المطهر الحلي هذا هو- كما يقول صاحب الوافي: «أول من اصطلح على ذلك وسلك هذا المسلك»[2]. إذن ألا يدل هذا على أن لابن تيمية، ومنهاج السنة أثراً في ذلك، وإن بدء ابن المطهر في وضع هذه المقاييس لشيعته إنما هو بسبب النقد الموجه له من ابن تيمية.؟

وقد اعترف شيخهم «الحر العاملي» بأن سبب وضع الشيعة لهذا الاصطلاح واتجاههم للعناية بالسند هو النقد الموجه لهم من أهل السنة فقال: «والفائدة في ذكره (أي السند)... دفع تعيير العامة (يعني أهل السنة) الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم»[3].

وكأن هذا النص الخطير يفيد- أيضاً- أن الإسناد عندهم غير موجود، وأن رواياتهم كانت بلا زمام ولا خطام حتى شنع الناس عليهم بذلك فاتجهوا حينئذ لذكر الإسناد. فالأسانيد التي نراها في رواياتهم هي صنعت فيما بعد وركبت على نصوص أخذت من أصول قدمائهم، ووضعت هذه الأسانيد لتوقي نقد أهل السنة، وقولهم بأن أسانيد الشيعة غير معنعنة ولا يستبعد أن يقوم من

---

(١) وسائل الشيعة: ٢٠/١٠٢، وانظر: الكاشاني/ الوافي/ المقدمة الثانية.

(٢) الوافي/ المقدمة الثانية: ١/١١.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٠/١٠٠.

يتولى صناعة تلك الأسانيد بوضع أسماء رجال لا مسمى لهم. وقد لحظت في دراستي لكتاب سليم بن قيس- أول كتاب ظهر لهم- أنهم يضعون روايات أو كتباً لأشخاص لا وجود لهم حتى قال بعض شيوخهم وهو يعترف بأن كتاب سليم بن قيس موضوع عليه «والحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح نظير كتاب الحسنية، وطرائف بن طاووس، والرحلة المدرسية»[1] وتبين لنا فيما سلف أن سليم بن قيس قد يكون اسما لا مسمى له[2].

وقد رأيت صاحب الحور العين يقدم شهادة مهمة لأحد علماء الشيعة الزيدية في هذا الشأن حيث قال، قال السيد أبو طالب[3]: «إن كثراً من أسانيد الاثنى عشرية مبنية على أسام لا مسمى لها من الرجال، قال: وقد عرفت من رواتهم المكثرين من كان يستحل وضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه. وحكى عن بعضهم: أنه كان يجمع روايات بزرجمهر، وينسبها للأئمة بأسانيد يضعها، فقيل له في ذلك، فقال: ألحق الحكمة بأهلها»[4]. وقد ذكروا أن من رجالهم حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي قالوا بأنه: «روى جميع مصنفات الشيعة وأصولهم.. وروى ألف كتاب من كتب الشيعة[5]، ولو كان هذا واقعاً لانتشر ذكره في كتب الرجال والتاريخ ولكني لم أجد له أي ذكر أو إشارة..

ومما يؤيد هذا وأنهٔ لاسند لهم في الحقيقة النص التالي الذي جاء في أصح كتبهم، حيث قالوا: «إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله- عليهما السلام-، وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت

---

(١) أبو الحسن الشعراني/ تعليقات علمية (على شرح الكافي للمازندراني): ٢/٣٧٣-٣٧٤.

(٢) انظر: ص (٢٦) من هذه الرسالة.

(٣) أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسني وقد قال ذلك في كتابه الدعامة، وقد توفى سنة (٤٢٤هـ). (انظر: معجم المؤلفين: ١٣/١٩٢-١٩٣).

(٤) الحور العين: ص١٥٣.

(٥) وسائل الشيعة: ٢٠/١٨٥.

الكتب إلينا». ولما سألوا إمامهم عن ذلك قال: «حدثوا بها فإنها حق»[1]، فهذا اعتراف خطير بانقطاع أسانيدهم.

ومن يضمن لهم ولاسيما في ظروف الخوف والتقية التي تشير إليها هذه الرواية من يضمن أن لا تكون هذه الكتب التي صارت إليهم من وضع زنديق ملحد أراد إضلال الشيعة وإبعادهم عن «حظيرة» الجماعة بنسبة روايات تلك الكتب إلى بعض أهل البيت.. وليس هذا ببعيد.. ومما يثبت ذلك كثرة النصوص عندهم والتي تتناول أقدس ما عند المسلمين وهو كتاب الله سبحانه بالطعن مما لا يوجد عند طائفة من طوائف الضلال والكفر إلا عند هذه الطائفة.

ويؤكد شيخهم الحر العاملي أن الاصطلاح الجديد (وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره) والذي وضعه ابن المطهر هو محاولة لتقليد أهل السنة حيث قال: «والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع»[2].

وهذا يفيد تأخر الشيعة في الاهتمام بهذه القضية، وإن الدافع لذلك ليس هو الوصول إلى صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب من قبل الخصوم والدفاع عنه. ولذلك جاء علم الجرح والتعديل عندهم مليئاً بالتناقضات والاختلافات حتى قال شيخهم الفيض الكاشاني: «في الجرح والتعديل وشرايطهما اختلافات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى على الخبير بها»[3].

وهذه الاعترافات الخطيرة من الكاشاني، والحر العاملي لم تظهر إلا في ظل الخلاف الذي دار ويدور بين الإخباريين والأصوليين.. والذي- كما نلاحظ

---

(١) أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: ١/٥٣.

(٢) وسائل الشيعة: ٢٠/١٠٠.

(٣) الوافي، المقدمة الثانية: ١/١١-١٢.

ارتفعت فيه التقية لاسيما وأن في الشيعة- كما يقول الكافي- خصلتين: «النزق[1] وقلة الكتمان»[2]، فجاءت هذه الإقرارات لتكشف أن «الإسناد» خصيصة من خصائص أهل السنة، وأن اتجاه الشيعة لذلك إنما هو من باب التقليد وصيانة المذهب من النقد.. وكان وضع هذا الاصطلاح على يد ابن المطهر الذي حظي بنقد قوي من شيخ الإسلام ابن تيمية. مما يدل على أثر ذلك في الشيعة.

وقد صار هذا الاصطلاح مثل عقيدة التقية يتسترون به على غلوهم، فإذا وجه إليهم نقده ادعو أن في رواياتهم الصحيح وغيره، كما تلحظ هذه الظاهرة في كتابات ثلة من شيوخهم المعاصرين.

ومنهج التصحيح والتضعيف الذي وضعه المتأخرون إن طبقوه لم يبق لهم من حديثهم إلا القليل، كما كشف ذلك شيخهم يوسف البحراني المتوفى (١١٨٦هـ) حيث قال: «والواجب إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة أخرى غير هذه الشريعة لنقصانها وعدم تمامها، لعدم الدليل على جملة من أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئاً من الأمرين، مع أنه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر»[3].

فهذا نص مهم يكشف حقيقة أخبارهم في ضوء علم الجرح والتعديل الخاص بهم، وأنهم لو استخدموه بدقة لسقطت معظم رواياتهم.. وليس لهم إلا الأخذ برواياتهم بدون تفتيش، كما فعل قدماؤهم وقبولها بأكاذيبها وأساطيرها، أو البحث عن مذهب سوى مذهب الشيعة، لأن مذهبهم ناقص لا يفي بمتطلبات الحياة.

---

(١) نزق نزقاً من باب تعب خف وطاش (المصباح المنير: ص٧٣٤).

(٢) أصول الكافي: ٢/٢٢١-٢٢٢.

(٣) لؤلؤة البحرين: ص٤٧.

وإذا أخذنا هذا الاعتراف، ووضعناه مع إقرارهم الذي جاء في أخبارهم بأنهم كانوا لا يعرفون مناسك الحج والحلال والحرام حتى جاء أبو جعفر[1]. وأنه في عهد أبي جعفر وابنه كثر الكذابون على الأئمة[2]. تكاملت الصورة في أن معظم رواياتهم مكذوبة، ولو طبق علم الجرح والتعديل لانكشف أمرها بذلك وظلوا كما كانوا قبل أبي جعفر لا يعرفون الكثير من أمور دينهم، إلا عن طريق كتب المسلمين. ولكن يبدو أنهم لم يلتزموا بتطبيق هذه الأصول التي وضعوها. فتراهم مثلاً يحكمون بصحة كتاب نهج البلاغة، حتى قال أحد شيوخهم المعاصرين: «إن الشيعة على كثرة فرقهم واختلافها متفقون متسالمون على أن ما في نهج البلاغة هو من كلام أمير المؤمنين- رضي الله عنه- اعتماداً على رواية الشريف ودرايته ووثاقته.. حتى كاد أن يكون إنكار نسبته إليه- رضي الله عنه- عندهم من إنكار الضروريات وجحد البديهيات اللهم إلا شاذاً منهم. وأن جميع ما فيه من الخطب والكتب والوصايا والحكم والآداب حاله كحال ما يروى عن النبي- ﷺ[3]- مع أن كتاب النهج مطعون في سنده ومتنه، فقد جمع بعد أمير المؤمنين بثلاثة قرون ونصف بلا سند، وقد نسبت الشيعة تأليف نهج البلاغة إلى الشريف الرضي[4] وهو غير مقبول عند المحدثين لو أسند خصوصاً فيما يوافق بدعته فكيف إذا لم يسند كما فعل في النهج، وأما المتهم- عند المحدثين- بوضع النهج فهو أخوه علي[5]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على علي، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدم

---

(١) أصول الكافي: ٢/٢٠، ومضى ذكر النص بحروفه ص (٣٤٦).

(٢) انظر: ص (٣٦٢) من هذه الرسالة.

(٣) الهادي كاشف الغطا/ مدراك نهج البلاغة: ص١٩٠-١٩١.

(٤) محمد بن الحسين بن موسى الرضى أبو الحسن قال الذهبي: رافضي جلد. (ميزان الاعتدال: ٣/ ٥٢٣).

(٥) علي بن الحسين العلوي الشريف المرتضى المتكلم الرافضي المعتزلي.. المتوفى سنة (٤٣٦هـ). انظر: ميزان الاعتدال: ٣/١٢٤.

ولا لها إسناد معروف»[1]، كما أن علامات الوضع لنصوص الكتاب كثيرة ليس هذا موضع تفصيلها[2]. والغرض هنا أن الشيعة يشترطون في الحكم بالصحة اتصال السند فأين اتصال السند هنا ومن قديم كان شيوخهم لا يعملون بمقاييس الصحة والضعف التي وضعوها بأنفسهم. قال الحر العاملي عن شيخهم الطوسي إنه «يقول: هذا ضعيف، لأن راويه فلان ضعيف، ثم نراه يعمل برواية ذلك الراوى بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تحصى. وكثيراً ما يضعف الحديث بأنه مرسل ثم يستدل بالحديث المرسل، بل كثيراً ما يعمل بالمراسيل وبرواية الضعفاء، ويرد المسند ورواية الثقات[3].

وإذا كان شيخهم البحراني المتوفى سنة (١١٨٦هـ) يقرر بأن تطبيق منهجهم في الجرح والتعديل (على ما فيه) يلغي الكثير من أحاديثهم- كما مر- فإن شيخهم الأردبيلي[4] والمتوفى سنة (١١٠١هـ) يؤلف كتابه جامع الرواة ويدعي دعوى في غاية الغرابة، حيث زعم- وهو في القرن الحادي عشر- أنه بتأليفه لكتابه المذكور تتغير أحكامه في اثني عشر ألف حديث عن الأئمة في العصور الأولى، تتغير من القول بضعفها أو إرسالها أو جهالتها إلى القول بصحتها حيث قال: «بسبب نسختي هذه يمكن أن يصير قريب من اثني عشر ألف حديث أو أكثر من الأخبار التي كانت بحسب المشهور بين علمائنا- رضوان الله عليهم- مجهولة أو ضعيفة أو مرسلة معلومة الحال وصحيحة لعناية الله تعالى، وتوجه- كذا- سيدنا محمد وآله الطاهرين[5].

---

(١) ابن تيمية/ منهاج السنة: ٢٤/٤، المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٣٠.

(٢) انظر في نقد نهج البلاغة: ابن تيمية/ منهاج السنة: ١٥٩/٤، المنتقى من منهاج الاعتدال: ص٥٠٨، ٥٠٩، الذهبي/ ميزان الاعتدال (ترجمة علي بن الحسين الشريف المرتضى: ١٢٤/٣)، ابن حجر/ لسان الميزان: ٢٢٣/٤ مختصر التحفة الاثنى عشرية: ص٣٦، محب الدين الخطيب/ حاشية مختصر التحفة: ص٥٨، وحاشية المنتقى: ص٤٣٠، أحمد أمين/ فجر الإسلام: ص١٧٨، أحمد زكي صفوت/ ترجمة علي بن أبي طالب: ص١٢٥-١٦٢، الزعبي/ البينات في الرد على أباطيل المراجعات: ص٣٦-٤٠، مجلة المقتطف المجلد ٤٢ ج٣ ص٢٤٨ عدد (٢٥) ربيع الأول عام ١٣٣١هـ، الوادعي/ رياض الجنة: ص١٦٢-١٦٣.

(٣) وسائل الشيعة: ١١١/٢٠.

(٤) محمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري.

(٥) الأردبيلي/ مقدمة جامع الرواة.

ويستدل بهذا القول صاحب فصل الخطاب على أنه لا مانع من أن تصبح أحاديث التحريف ضعيفة عند قدمائهم لعدم علمهم بطرق صحتها فتتحول عندهم إلى صحيحة[1]..

ونجد شيخهم المجلسي في كتابه مرآة العقول يضعف جملة من أحاديث الكافي مع أنه يقول: فإننا لا نحتاج إلى سند لهذه الأصول الأربعة، وإذا أوردنا سنداً فليس إلا للتيمن والتبرك والاقتداء بسنة السلف[2]، وهذا تناقض غريب ولكن شيخهم هاشم معروف يرى «أن اتصاف هذا المقدار من مرويات الكافي بالضعف[3] لا يعني عدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين، ذلك لأن وصف الرواية بالضعف من حيث سندها، لا يمنع من قوتها من ناحية ثانية كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة، أو في بعض الكتب المعتبرة.. أو لكونها معمولاً بها عند العلماء، وقد نص أكثر الفقهاء أن الرواية الضعيفة إذا اشتهر العمل بها والاعتماد عليها تصبح كغيرها من الروايات الصحيحة، وربما تترجح عليها في مقام التعارض»[4]. ولهذا قال شيخهم الشعراني- كما مر- بأن أسانيد الكافي وإن كان أكثرها ضعيفا فإن مضامينها صحيحة[5].

ويلحظ أن هذا مع ما قبله محاولة للتخلص من تطبيق مباديء الجرح والتعديل التي وضعها لهم ابن المطهر في القرن السابع وانتهت بهم إلى سقوط كثير من رواياتهم، كما كشف ذلك شيخهم البحراني، فطفقوا يبحثون عما يسند رواياتهم بأي قرينة.. وإلا فما معنى وجودها في كتاب معتبر وهل هناك أكثر

---

(١) فصل الخطاب: ص٣٥٤.

(٢) رسالة لزوم نقد رجال من لايحضره الفقيه، عن أبي زهرة/ الإمام الصادق: ص٤٧٠-٤٧١.

(٣) قالوا بأن عدد الضعيف من روايات الكافي (٩٤٨٥) حديثاً، والصحيح (٥٠٧٢)، الحسن (١٤٤)، والموثق (١٧٨)، القوى (٣٠٢).
(انظر: الذريعة: ١٧/٢٤٥-٢٤٦، النوري/ مستدرك الوسائل: الفائدة الرابعة.

(٤) هاشم معروف/ دراسات في الحديث والمحدثين: ص١٣٧.

(٥) الشعراني/ تعاليق علمية (على شرح الكافي للمازندراني): ٢/١٢٣.

اعتباراً عندهم من الكافي المعروض على مهديهم، أما قوله «كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة»[1] فإن شيوخهم يقولون بأن الكتب الأربعة وغيرها من كتبهم المعتمدة كالخصال، والأمالي، ومدينة العلم.. منقولة من الأصول الأربعمائة[2]. فكيف يجعلون علامة صحة أخبارهم عن الأئمة في الكافي وجودها في أحد الأصول والكافي برمته منقول منها- كما يزعمون- أليس هذا تناقضاً.

□ تقويم حال الأئمة الذين تدعي فيهم الشيعة كل تلك الدعاوى:

الملاحظ أن روايات الشيعة في كتبها كلها منسوبة إلى الأئمة الاثنى عشر، ومعظمها مروي عن جعفر الصادق وقليل منه (بل نادرٌ ولا يكاد يوجد إلا بكلفة) مروي عن رسول الهدى- ﷺ-، بل أشار شيخهم الحر العاملي إلى أنهم يتجنبون رواية ما يرفع إلى النبي خشية أن يكون من روايات أهل السنة[3].

إذن هذه الطائفة «لا تعتني بحديث رسول الله- ﷺ- ومعرفة صحيحه من سقيمه والبحث عن معانيه، ولا تعتني بآثار الصحابة والتابعين حتى تعرف مآخذهم ومسالكهم وترد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول»[4]. بل عمدتها ما تزعم روايته عن بعض أهل البيت وليس كل أهل البيت، فقد رد الطوسي روايات زيد بن علي بن الحسين[5].. وكفر هؤلاء جملة من أهل البيت لا لشيء إلا لأنهم لم يصدقوا بدعوى إمامة الاثنى عشر[6]. وياليتهم أخذوا بما يقوله أمير

---

(١) ادعى شيوخ الشيعة بأن أسلافهم كانوا يعتمدون على أربعمائة مصنف يسمونها الأصول ثم لخصت هذه الكتب وجمعت في كتب خاصة أحسنها الكتب الأربعة (الوسائل: ٢٠/٦٧).

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) انظر: وسائل الشيعة: ٢٠/٣٩١.

(٤) منهاج السنة: ٣/٤٠.

(٥) انظر: الاستبصار: ١/٦٦.

(٦) انظر: أصول الكافي: ١/٣٧٢، بحار الأنوار: ٢٥/١١٢-١١٤.

المؤمنين علي، أو قنعوا بمراسيل التابعين كعلي بن الحسين بل يأتون إلى من تأخر زمانه كالعسكريين فيقولون كل ما قاله واحد من أولئك فالنبي قد قاله. وكل من له عقل يعلم أن العسكريين بمنزلة أمثالهما ممن كان في زمانهما من الهاشميين ليس عندهم من العلم ما يمتازون به عن غيرهم، ويحتاج إليهم في أهل العلم، ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم، كما يأخذون عن علماء زمانهم، وكما كان أهل العلم في زمن علي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابن ابنه جعفر بن محمد، فإن هؤلاء الثلاثة- رضي الله عنهم- قد أخذ أهل العلم عنهم كما كانوا يأخذون عن أمثالهم بخلاف العسكريين ونحوهما فإنه لم يأخذ أهل العلم المعروفون بالعلم عنهم شيئاً. فيريدون أن يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هو قول الرسول الذي بعثه الله إلى جميع العالمين، بمنزلة القرآن والمتواتر من السنن وهذا مما لا يبنى عليه دينه إلا من كان أبعد الناس من طريقة أهل العلم والإيمان[1].

وقد تحدث ابن حزم عن هذه الدعوى للروافض وقال: «وأما من بعد جعفر بن محمد فما عرفنا لهم علماً أصلاً، لا من رواية ولا من فتيا على قرب عهدهم منا، ولو كان عندهم من ذلك شيء لعرف كما عرف عن محمد بن علي وابنه جعفر وعن غيره منهم ممن حدث الناس عنه»[2]، وأما من قبل جعفر فلهم ما لنظرائهم من العلم والفضل.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: بأن من يدعي الروافض أن قوله كقول الله ورسوله «منهم من كان خليفة راشداً تجب طاعته كطاعة الخلفاء قبله، وهو علي، ومنهم أئمة في العلم والدين يجب لهم ما يجب لنظرائهم من أئمة العلم والدين كعلي بن الحسين، وأبي جعفر الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، ومنهم دون ذلك»[3].

ثم فصل القول في من هم دون ذلك في موضع آخر فذكر بأن موسى بن

---

(١) منهاج السنة: ٣/٤٠-٤١.

(٢) الفصل: ٤/١٧٥.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٩/٦٩.

جعفر ليس له كثير رواية، وقد روى عن أبيه، وروى عنه أخوه علي وروى له الترمذي وابن ماجه، وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم، وليس لهم رواية في الكتب الأمهات من الحديث، ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف، ولا لهم تفسير ولا غيره، ولا لهم أقوال معروفة، ولكن لهم من الفضائل والمحاسن ما هم له أهل- رضي الله عنهم»[1].

فكأن شيخ الإسلام- رحمه الله- يستدرك على ابن حزم.. فيزيد موسى ابن جعفر، ويبين أنه كان له رواية في كتب السنة، إلا أنها ليست كثيرة. وقد حدّد الذهبي رواياته في الكتب الستة فقال: له عند الترمذي وابن ماجه حديثان[2].

ولكن يلحظ أيضاً أن ابنه علي بن موسى الرضا؛ له رواية في سنن ابن ماجه، كما أشار إلى ذلك الذهبي، وابن حجر حيث رمزا له- عند ذكر ترجمته- بالقاف إشارة إلى ذلك[3]. وقد ذكر المزي بأنها رواية واحدة فقط[4]، وبالرجوع الى سنن ابن ماجه تبين أن تلك الرواية جاءت من طريق أبي الصلت الهروي[5] وهو ممن لا يحتج له، حتى قال فيه الدارقطني. رافضي خبيث متهم بوضع حديث الإيمان في القلب»[6] وهو الحديث الذي جاء في سنن ابن ماجه من طريق أبي الصلت عن علي بن موسى، ولذلك قال ابن السمعاني: إن الخلل في روايات علي الرضا من رواته، فإنه ما روى عنه إلا متروك[7]. وقال فيه ابن

---

(١) منهاج السنة: ٢/١٥٥.
(٢) سير أعلام النبلاء: ٦/٢٧٠.
(٣) الذهبي/ الكاشف: ٢/٢٩٦، ابن حجر/ تقريب التهذيب: ٢/٤٤-٤٥.
(٤) المزي/ تهذيب الكمال: ٢/٩٩٣ (المخطوط).
(٥) انظر: سنن ابن ماجه: ١/٢٥-٢٦ رقم (٤٥)، وقد حكم عليها ابن الجوزي بالوضع (الموضوعات: ١/١٢٨-١٢٩، وانظر: السخاوي/ المقاصد الحسنة: ص١٤٠، الكناني/ تنزيه الشريعة: ١/١٥١-١٥٢، البوصيري/ مصباح الزجاجة: ص١٢.
(٦) ميزان الاعتدال: ٢/٦١٦.
(٧) الأنساب: ٦/١٣٤، وانظر: تهذيب التهذيب: ٧/٣٨٩.

حجر: إنه صدوق والخلل ممن روى عنه[1].

ولعل هذا ما أشار إليه شيخ الإسلام حينما قال: «لم يأخذ عنه أحد من أهل العلم بالحديث شيئاً، ولا روى له حديثاً في كتب السنة، وإنما يروي له أبو الصلت الهروي وأمثاله نسخاً عن آبائه فيها من الأكاذيب ما نزه الله عنه الصادقين[2].

وأما من بعد علي الرضا- وهو من يعده الاثنا عشرية إمامهم الثامن- فلم يؤثر عنهم في كتب السنة من العلم شيء، وحينما ادعى ابن المطهر الحلي أن الحسن العسكري (إمامهم الحادي عشر) قد «روت عنه العامة (يعني أهل السنة «كثيراً». نفى ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية وقال: بأن ذلك من الدعاوى المجردة، والأكاذيب المثبتة فإن العلماء المعروفين بالرواية الذين كانوا في زمن هذا الحسن بن علّي العسكري ليست لهم عنه رواية مشهورة فى كتب أهل العلم. وقال «بأن شيوخ أهل كتب السنة (البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه) كانوا موجودين في ذلك الزمان وقريباً منه مثله وبعده، وقد جمع الحافظ أبو القاسم ابن عساكر أسماء شيوخ الكل- يعني شيوخ هؤلاء الأئمة-، فليس في هؤلاء الأئمة من روى عن الحسن بن علي العسكري مع روايتهم عن ألوف مؤلفة من أهل الحديث فكيف يقال روت عنه العامة كثيراً، وأين هذه الروايات؟»[3].

وقد رأيت الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسن بن علي العسكري يذكر بأن ابن الجوزي ضعفه في الموضوعات[4]. فانظر الفرق بين هذا، وبين من يعد

---

(١) تقريب التهذيب: ٢/٤٥.

(٢) منهاج السنة: ٢/١٥٦، وفي تهذيب التهذيب ذكر أمثلة لهذه المنكرات والأكاذيب التي يرويها أبو الصلت الهروي عن علي الرضا، (تهذيب التهذيب: ٧/٣٨٨-٣٨٩) كحديثهم الذي يقول: «السبت لنا، والأحد لشيعتنا، والاثنين لبني أمية.. إلخ. (انظر: المصدر السابق ٧/٣٨٨) وترويه كتب الاثنى عشرية في مصادرها المعتمدة عندهم.
(انظر: عيون الأخبار: ص٢٠٧، وسائل الشيعة: ٨/٢٥٨).

(٣) منهاج السنة: ٢/١٦٣-١٦٤.

(٤) لسان الميزان: ٢/٢٤٠.

كلامه وحياً يوحى.

وقد أثار ابن حزم على الشيعة ما ثبت تاريخياً من أن بعض أئمتهم المذكورين مات أبوه وهو ابن ثلاث سنين، ثم قال: فنسألهم من أين علم هذا الصغير جميع علوم الشريعة؟ وقد تعذر تعليم أبيه له لصغره؟ فلم يبق إلا أن يدّعوا له الوحي فهذه نبوة، وكفر صريح وهم لا يبلغون إلى أن يدعوا له النبوة، وأن يدعوا له معجزة تصحيح قوله.

فهذه دعوى باطلة، ما ظهر منها قط شيء، أو يدعوا له الإلهام فما يعجز أحد عن هذه الدعوى»[1].

وكأن ابن حزم يتنبأ بما ستضيفه الشيعة، أو هو يكشف شيئاً يسترون عليه، فقد قالوا بالإلهام والوحي للإمام- كما سلف- وجاء في روايتهم ما يؤكد القول بإمامة الأطفال، ففي أصول الكافي «عن ابن بزيع قال: سألته يعني أبا جعفر- رضي الله عنه- عن شيء من أمر الإمام، فقلت: يكون ابن أقل من سبع سنين؟ فقال: نعم، وأقل من خمس سنين»[2].

وقالوا بأن الجواد كان إماماً وهو ابن خمس سنوات[3]، وقد مضى احتجاجهم بروايات منسوبة لمنتظرهم وهو ابن ليلة واحدة.

ويكفي مجرد تصور هذا لمعرفة مدى بطلان رواياتهم التي ينسبونها للأئمة، إذ قد علم بنص القرآن والسنة المتواترة وإجماع الأمة، أن مثل هذا يجب أن يكون تحت ولاية غيره في نفسه وماله، فتكون نفسه محضونة ومكفولة لمن يستحق كفالته الشرعية، وهو قبل السبع لا يؤمر بالصلاة، فإذا بلغ السبع أمر بها.. فكيف يكون مثل هذا إماماً معصوماً، قوله قول الله ورسوله، وهل يؤمن بهذا إلا من أعمى الله

---

(١) الفصل: ٤/١٧٢.

(٢) أصول الكافي: ١/٣٨٣-٣٨٤، بحار الأنوار: ٢٥/١٠٣.

(٣) بحار الأنوار: ٢٥/١٠٣.

قلبه.. ولذلك اعترفت كتب الفرق عند الشيعة، بأن طوائف من الشيعة أنكروا إمامة الجواد لاستصغارهم لسنه، وقالوا لا يجوز الإمام إلا بالغاً، ولو جاز أن يأمر الله عز وجل بطاعة غير بالغ لجاز أن يكلف الله غير بالغ، فكما لا يعقل أن يحتمل التكليف غير بالغ فكذلك لا يفهم القضاء بين الناس دقيقه وجليله وغامض الأحكام وشرائع الدين، وجميع ما أتى به النبي- صلى الله عليه وآله-، وما تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة من أمر دينها ودنياها طفل غير بالغ[1].

وقد أدى بهم القول بإمامة طفل في حكم الحضانة.. إلى قبول رواية الكذابين الذين نسبوا لبعض الأئمة أقوالاً لم تصدر منهم، لأنهم لم يدركوهم إلا في مرحلة الطفولة.

قال الممقاني في ترجمة المعلى بن خنيس: «إن المعلى قتل لأربع وثلاثين ومائة، والكاظم طفل لأنه ولد سنة ٢٨ أو ٢٩ ومائة، فعمره عند قتل المعلى ست أو سبع سنين»[2]. ولكنه يروي عن الكاظم والشيعة تقبل روايته يقول الممقاني في توجيه ذلك: «وفيه أن صغرهم لا يمنع من علمهم بالأحكام، ألا ترى إلى إمامة الجواد وهو صغير فيمكن أن يكون المعلى سأل الكاظم وهو صغير فروى عنه»[3].

ثم إنهم فيما ينقلونه عن بعض علماء أهل البيت لا ينظرون في الإسناد إليهم هل ثبت النقل إليهم أم لا، فانام لا معرفة لهم بصناعة الحديث والإسناد»[4] فهم في حقيقة الأمر «ليس لهم أئمة يباشرونهم بالخطاب إلا شيوخهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل ويصدونهم عن سبيل الله[5]، ولهذا وجدوا كتباً منسوبة لأوائلهم،

---

(١) النوبختي/ فرق الشيعة: ص٨٧-٨٨، القمى/ المقالات والفرق ص٩٥.

(٢) تنقيح المقال للممقاني، ترجمة المعلى.

(٣) المصدر السابق.

(٤) منهاج السنة: ٢٤٦/٣.

(٥) منهاج السنة: ١٣٤/٢، المنتقى: ص١٦٣.

مقطوعة الإسناد، بسبب الخوف من دولة الخلافة الإسلامية- كما يقولون- وقيل لهم اعملوا بها فإنها صادقة- كما مر-.

وكان شيوخهم يقبلون بما جاء في هذه الكتب بلا تمحيص.. حتى إذا جاء القرن السابع بدأ ابن المطهر بتقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره. وفي القرن العاشر ألف أول كتاب عندهم في مصطلح الحديث.. وخالفهم في ذلك طائفة منهم وهم الإخباريون، الذين رفضوا ذلك وقالوا: إنه مجرد محاكاة وتقليد لأهل السنة.. وفضحوا أمر الشيعة في هذا الباب.

وقد شهد طائفة من أعلام المسلمين بأن صناعة الكذب رائجة في الأوساط الشيعية، وأنهم يرون ذلك من الدين بحكم عقيدة التقية- كما سلف الإشارة إلى ذلك-[1]، وقد بلغ التعصب المذهبي مداه حينما قبلوا روايات الكذابين، ومن أنكر إمامة بعض الأئمة.. لمجرد الانتساب للتشيع، وردوا روايات الصحابة الذين أثنى الله عليهم ورسوله..

وكانت مقاييسهم في توثيق الرجال في غاية العجب فمن زعم أنه رأى المنتظر، أو أكثر من الافتراء على أهل البيت[2]، أو زعم أنهم ضمنوا له الجنة[3]،

---

(١) ص: (٣٦٢) هامش (٣)، وانظر: فصل التقية.

(٢) لأنهم رووا عن أئمتهم «اعرفوا منازل الناس على قدر روايتهم عنا». (أصول الكافي: ١/٥٠).

(٣) ضمان الإمام الجنة لأحد رواتهم من أعلى درجات التوثيق. (انظر: وسائل الشيعة: ٢٠/١١٨ رقم (٢٠)، رجال الكشي: ص٣٨١ رقم (٧١٤)، ص٥٦٧ رقم (١٠٧٣)، رجال الحلي: ص٩٨، ١٥٨).

ومن نماذج هذه التوثيقات ماجاء في ترجمة إبراهيم بن أبي محمود والذي قال عنه الكشي بأنه «روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى مسائل موسى- رضي الله عنه-(يعني موسى الكاظم) قدر خمس وعشرين ورقة، وعاش بعد الرضا،- جاء فيها النص التالي الذي يدل على توثيق الرجل بزعمهم: روى الكشي بسنده عن إبراهيم بن أبي محمود، قال: دخلت على أبي جعفر- إلى أن قال- فقلت جعلت فداك تضمن لي عن ربك أن تدخلني الجنة؟ قال: نعم، قال: فأخذت رجله فقبلتها» (رجال الكشي: ص٥٦٧). ولاشك بأن من يعتقد في الأئمة هذا الاعتقاد فليس من الإسلام في شيء، فضلاً عن أن يؤخذ من ذلك توثيق للرجل، وقد أفتى جعفر الصادق بكفر من اعتقد منهم ذلك. (انظر: ميزان الاعتدال: ١/٦٩-٧٠).

أو أنه كان يغلو فيهم[1] فهو الثقة المأمون.

فكيف يجعل الكذب أصلاً للتوثيق والتعديل.. وإذا تدبرت رجال السند على ضوء كتب الرجال عندهم رأيت أن كبارهم، والمكثرين من الرواية عندهم قد نالوا من ذم الأئمة، وحاق بهم لعنهم، وكان الأئمة يتبرؤون منهم ويكذبونهم.. وقد نقلت ذلك كتب الشيعة نفسها[2].

ولكن شيوخ الشيعة أعرضوا عن وصايا الأئمة وأقوالهم بلا مبرر إلا دعوى التقية التي هي في مثل هذا المقام كنسيج العنكبوت أو أوهى..

ومن بعد السند.. المتن.. فكثير من متون هذه الروايات كما رأينا في أبواب هذه الرسالة وفصولها.. وكما يظهر ذلك لمن راجع أصول الكافي، أو البحار، أو تفسير القمي، والعياشي، أو رجال الكشي- كثير من متونها هي معروف كذبها من الإسلام بالضرورة، لأنها تنال من كتاب ربنا، وتحارب سنة نبينا، وتكفر خير القرون ومن تبعهم بإحسان وتقول بعقائد ليس لها في كتاب الله برهان.. فيكفي في الحكم على أحاديثهم؛ النظر في متونها «وكل متن يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع[3] على الرسول.

* * *

(١) في رجال الحلي، وفي ترجمة رجل من رواتهم يدعى واصل، استدل على وثاقته بما رواه الكشي قال: «حدثني واصل، قال: طليت أبا الحسن- رضى الله عنه-بالنورة، فسددت مخرج الماء من الحمام إلى البئر، ثم جمعت ذلك الماء، وتلك النورة، وذلك الشعر فشربته كله. (رجال الكشي: ص٦١٤). قال ابن المطهر: وهذا يدل على علو اعتقاده والسند صحيح (رجال الحلي: ص١٧٧-١٧٨).

(٢) انظر ماسبق: ص (٣٧٤).

(٣) ابن الجوزي/ الموضوعات: ١/١٠٦.